وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
كليّة العلوم الإنسانية والاجتماع
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–
قسم: التاريخ والآثار

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العـــنوان:

أثر الثورة في إتخاذ القرار السياسي والعسكري الفرنسي إبان الجمهورية الفرنسية الخامسة (1962-1958)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د"

دفعة: 2019

إعداد الطالبتين:
- أحلام براهمي
- حواء بوقرة

إشراف الأستاذ:
الجودي بخوش

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
صالح عسول	أستاذ مساعد – أ–	رئيسا
الجودي بخوش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد الفتاح سنوسي	أستاذ مساعد –ب–	ممتحنا

السنـــــة الجامعيـــة: 2018-2019

وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســة
LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كليّة العلوم الإنسانية والاجتماع
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

قسم: التاريخ والآثار

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العــنوان:

أثر الثورة في إتخاذ القرار السياسي والعسكري الفرنسي إبان حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة (1962-1958)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د"

دفعة: 2019

إعداد الطالبتين:
- أحلام براهمي
- حواء بوقرة

إشراف الأستاذ:
الجودي بخوش

أعضاء لجنــة المناقشــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
صالح عسول	أستاذ مساعد – أ–	رئيسا
الجودي بخوش	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد الفتاح سنوسي	أستاذ مساعد –ب–	ممتحنا

السنـــة الجامعيــة: 2018-2019

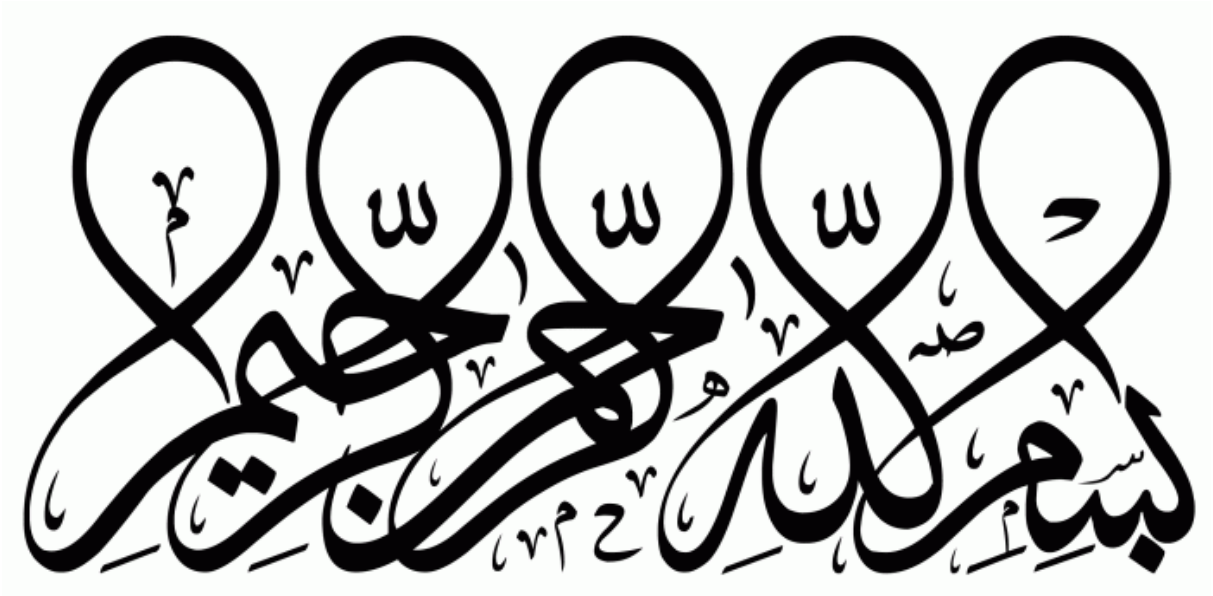
بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): جودي بحوس .....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [X] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

.....أثر الثورة في اتجاه القرار السياسي والعسكري لفرنسا
.....إبان حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة
(1962/1978)

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

.....

من إعداد الطلبة:

1- ....رابحي أحلام.....

2- ....لوزة حواء.....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 27/05/2019

إمضاء الأستاذ المشرف

أ. جودي بحوس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): براهمي أعلام .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 736087 الصادرة بتاريخ: 2009-04-29

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ:

اثر الثورة في اتخاذ القرار السياسي والعسكري لفرنسا
إبان حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة
(1962/58)

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 27/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
إمضاء السيد: زياتي الهادي
عضو مكتب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): بوقرة حواء .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 215242 الصادرة بتاريخ: 2011/11/23

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

أثر الثورة التحريرية على الواقع السياسي والعسكري للجزائر بين سنتي 1962/1958

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 15/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

الشكر والحمد والثناء العظيم على عونه وتوفيقه ايانا انجاز هذا العمل

ونسأله أن يكون في ميزان حسناتنا

كل الشكر والامتنان لأستاذنا الفاضل "نخوش الجودي"

الذي أشرف على هذه المذكرة وكان له الفضل في تقديم التوجيهات القيمة.

فلهمنا أصدق التحيات وأنبل عبارات الشكر.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

شـــكر وعرفان

مقدمـــة .....أ

الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر (1956-1958)

1-الاستراتيجية العسكرية: 7

1.1-مضاعفة الجهد العسكري: 7

2.1-سياسة التطويق الفرنسية وحرب الحدود (ساقية سيدي يوسف كنموذج).....14

3.1- الحرب النفسية: 17

2- الاستراتيجية السياسية والاغرائية الفرنسية:.. 19

1.2-الاستراتيجية السياسية الفرنسية. 19

2.2-المشاريع الاغرائية الفرنسية. 23

الفصل الثاني: تمرد 13 ماي وسقوط الجمهورية الرابعة

1-أسباب تمرد 13 ماي.....28

1-1-الأسباب السياسية: 28

1-2: الأسباب العسكرية: 30

1-3- الأسباب الاقتصادية: 32

2- آليات التمرد ونتائجه: 35

2-1: مراحل الانقلاب.....35

2-2- النتائج وردود الفعل: 41

الفصل الثالث: القرار السياسي والعسكري الفرنسي وتطور الثورة الجزائرية (1958-1962)

1-القرار السياسي والعسكري الفرنسي إبان الجمهورية الخامسة..... 46
1.1-القرار السياسي الفرنسي:..... 46
2.1-القرار العسكري الفرنسي:..... 51
2-التطور السياسي والعسكري للثورة: 57
1.2-على الصعيد الداخلي: 57
2.2-على الصعيد الخارجي:..... 61
3-مظاهر ضعف القرار السياسي والعسكري الفرنسي:..... 65
1.3- أسبوع الحواجز: 65
2.3- انقلال الجنرالات.....68
3.3- منظمة الجيش السري.....69
الخاتمـــة:..... 74
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المختصرات

الرقم	الرمـــــــــز	الإحالة
01	C.N.R.A	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
02	C.C.E	لجنة التنسيق والتنفيذ
03	O.A.S	منظمة الجيش السري
04	S.A.S	المصالح الادارية المتخصصة
05	G.P.U	مجموعات حماية المدن
06	D.O.P.M	تنظيم السكان المسلمين في القصبة
07	C.C.I.A	مركز التنسيق بين الجيوش
08	G.A.M.E	المفتشين العموميين للإدارة المفوضة الفرنسية

مقدمة

مقدمـــة

ادى تطور الثورة الجزائرية وتوسعها بعد نجاحها في توحيد الشعب الجزائري وجعله يلتف حول جيش وجبهة التحرير الوطني ،التي استطاعت بفعل امتلاكها للمؤهلات العسكرية والحنكة السياسية والدبلوماسية اثبات حضورها كثورة عالمية على الساحة الدولية وعلى ارض العدو نفسه لتوضح للشعب الفرنسي نوع الارهاب والقمع الذي يتعرض له الشعب الجزائري الى خلط اوراق المسؤولين السياسيين والعسكريين في الجزائر الذين كانوا يعتبرونها عصيان مؤقت لجماعات ارهابية لا رابط بينها ،بل ان الثورة قد اوقعت الحكومات المتتالية لفرنسا في ازمات سياسية وعسكرية جعلتها تقف عاجزة عن تحقيق وعودها الكاذبة للجيش الفرنسي والمستوطنين الاوروبيين فأضحت بذلك تسير وراء الاحداث بدل من صنع الاهداف وتوجيهها.

وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة بشيء من التحليل والتمحيص فالموضوع الذي بين ايدينا يتعلق بجزئية هامة في تاريخ الثورة الجزائرية ويهدف الى استعراض تطور ونجاح الثورة الجزائرية من 1958-1962 واثر هذا التطور في ضعف القرارات السياسية والعسكرية الفرنسية وتعددها.

اسباب اختيار الموضوع:

هذا البحث هو محاولة لانجاز دراسة تاريخية وموضوعية على ضوء الوثائق المتوفرة وقد دفعنا لاختيار هذه الدراسة جملة من الاعتبارات والأسباب الذاتية والموضوعية التي نلخصها في ما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية الذي كان لنا فيه خبرة في اولية في مرحلة الليسانس، اذ كنا نركز اساسا على موضوعات تاريخ الثورة الجزائرية اكثر من الموضوعات الاخرى.

- اعتقادي ان هذه المرحلة من تاريخ الثورة الجزائرية ما زال يكتنفها الغموض والالتباس في بعض الجوانب لقلة الدراسات والأبحاث التاريخية في تاريخ الثورة الجزائرية باستثناء تلك التي وردت في بعض الدراسات العامة او تلك التي تتناولها الكتابات الفرنسية .

- محاولة اعطاء نظرة شاملة على مرتكزات القرار السياسي والعسكري الفرنسي في تلك الفترة .

- الرغبة في تسليط الضوء على الاطراف السياسية التي كانت فاعلة في اتخاذ القرار السياسي والعسكري الفرنسي في الجزائر.

- التوثيق التاريخي للحضور الدبلوماسي لجبهة التحرير والنجاحات العسكرية لجيش التحرير الوطني وأثره في سيرورة مجرى القرارات السياسية والعسكرية الفرنسية.

الاشكالية:

ان موضوع اثر الثورة في اتخاذ القرار السياسي والعسكري الفرنسي ابان حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة يعد على جانب كبير من الاهمية وهو يطرح اشكالية مركزية تهدف الى استعراض الشرخ الذي احدثته الثورة الجزائرية بانتصاراتها العسكرية ونجاحاتها الدبلوماسية في مركز القرار السياسي والعسكري الفرنسي الذي اصبح محل خلاف بين القادة السياسيين والعسكريين على حد سواء ولتوضيح هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الاتية التي سنجيب عنها خلال فصول الرسالة :

– ماهي ابرز القرارات السياسية و العسكرية التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة للقضاء على الثورة الجزائرية؟

– كيف واجهت الثورة الجزائرية القرارات والمخططات التي اعتمدتها هذه الاخيرة منذ سقوط الجمهورية الرابعة وعودة ديغول للحكم ؟

– هل مجيء الجنرال شارل ديغول لرئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة شكل بداية انشقاق وتعدد مراكز القرار نتيجة السياسات العديدة والمشاريع الكثيرة التي حملتها الجمهورية الفرنسية الخامسة ؟ام انه كان مدركا للخطر الذي تشكله الثورة الجزائرية على كيان الدولة الفرنسية بعد نقل العمليات العسكرية الى التراب الفرنسي؟

– كيف تم الانتقال من القرار السياسي الديغولي الرافض للاستقلال الى قبول مبدأ المفاوضات ووقف اطلاق النار؟

– ما علاقة السلطة السياسية الفرنسية بالمؤسسة العسكرية ؟ وهل كان لفكرة تقرير المصير نقطة تحول بارزة في تطور القضية الجزائرية ام المنشط الذي اسرع التفاعلات وعجل بعملية الاستقطاب وتبلور المعارضة الفرنسية؟

– ما مدى تأثير الجيش الفرنسي و المستوطنين الاوروبيين على دواليب الحكم في الجزائر ؟ وفيما تجسدت اهم مناوراتهم الهادفة للمحافظة على بقاء الجزائر فرنسية؟

– وهل عجل انقسام القرار السياسي والعسكري الفرنسي بتسوية القضية الجزائرية ووضع حد لنهاية حرب التحرير في الجزائر؟

خطة البحث:

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا مجال الدراسة الى ثلاث فصول اساسية تناولنا في الفصل الاول السياسة الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة من1956 الى 1958

حيث قسمناها الى عناصر اساسية وهي السياسة الفرنسية العسكرية من خلال مضاعفة الجهد العسكري و اعتماد سياسة التطويق من خلال انشاء المعتقلات و السجون و مراكز التجميع و اعادة الايواء وإقامة خطوط وحواجز الالغام متمثلة في خط شال الحدودي ثم تطرقنا الى حرب الحدود و احداث ساقية سيدي يوسف كنموذج اضافة الى الحرب النفسية و اهم مؤسساتها كما تناولنا في المبحث الثاني استراتيجية السياسية التي تبنتها حكومات الجمهورية الرابعة بداية حكومة غي مولي و فيليكس غايار واهم مركزين على اهم القوانين

و المصطلحات الدستورية التي ادخلتها هذه الحكومات في نظامها الدستوري اما الفصل الثاني فجاء بعنوان تمرد 13 ماي وسقوط الجمهورية الرابعة حيث تم التطرق الى اسباب تمرد 13 ماي ومراحل واليات هذا التمرد اضافة الى اهم النتائج و ردود الفعل المترتبة على ذلك اما الفصل الثالث جاء بعنوان تطور العمل الثوري و اثره في اتخاذ القرار السياسي و العسكري الفرنسي حيث تناولنا لمحة عامة عن الاستراتيجية السياسية ثم العسكرية للجنرال ديغول في الجزائر كما تم التطرق في الجزئية الثانية الى تطور و نجاح الثورة الجزائرية على الصعيد الداخلي و الخارجي في تلك الفترة وفي الجزئية الثالثة تم التطرق الى مظاهر الضعف و التدهور في حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة من خلال اسبوع الحواجز ونشاط منظمة الجيش السري اما خاتمة اللبحث فقد دونت فيها اهم النتائج التي خلصت اليها في هذه الدراسة

المنهج المتبع:

و للاجابة عن التساؤلات التي اثرناها سابقا و بناءا على هذه الخطة ارتأينا الاعتماد المنهج التاريخي التحليلي الذي يعمد الى رصد و تتبع الاحداث التاريخية ثم تحليلها تحليلا موضوعيا قصد الوصول الى معرفة اسبابها و فهم العوامل التي اثرت فيها و وجهتها الاتجاه التي صارت اليه

المصادر والمراجع:

و كمحاولة للوصول الى جوانب شاملة للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مصادر و مراجع اهمها:

- مذكرات الشخصيات التي كانت طرفا بارزا في الاحداث وعاصرتها منها:

بلقاسم متيجي: حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد

عبد الحفيظ امقران حسني : مذكرات من مسيرة النضال والجهاد

شارل ديغول :مذكرات الامل وهي عبارة على مصدر هام اعاننا كثيرا في بناء الفصل الثاني.

ومن اهم المصادر والكتابات الجزائرية التي تم الاعتماد عليها:

فرحات عباس وكتابه تشريح حرب ،عمار قليل وكتابه ملحمة الجزائر الجديدة بجزئيه الاول والثاني والذي تناول وبشيء من التفصيل جملة الاحداث والوقائع التاريخية للثورة الجزائرية في هذه الفترة المعنية بالدراسة هذا اضافة الى جملة من الكتابات المرجعية التي تم الاعتماد عليها هي الاخرى بصفة اساسية في هذه الدراسة منها كتاب السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة لمؤلفه ابراهيم طاس وكتاب فرنسا والثورة الجزائرية لمؤلفه الغالي الغربي حيث تم دراسة وتحليل السياسة الفرنسية في الجزائر وبشيء من التفصيل ما افدنا كثيرا في بناء الفصل الاول في هذه الدراسة هذا اضافة الى الاستعانة ببعض الدراسات والمقالات المنشورة في الجرائد والمجلات كجريدة المجاهد والمصادر والذاكرة كما لا ننكر اعتمادنا وبصفة اساسية على بعض الموسوعات السياسية والقواميس التاريخية في تعريف بعض الشخصيات وتذليل بعض المصطلحات المدروسة

ومن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة الاكاديمية التذبذب الذي عرفته السنة الجامعية الحالية ،وصعوبة التوفيق بين الدراسة الجامعية والبحث لان البرنامج كان كثيف اضافة الى تقيد الباحث بوقت محدد لانجاز بحثه الاكاديمي ومع هذا حاولنا ان نقدمه بحثا يستوفي الشروط المطلوبة.

الفصل الأول:

السياسة الفرنسية في الجزائر (1956-1958)

1-الاستراتيجية العسكرية: 7

1.1-مضاعفة الجهد العسكري: 7

2.1-سياسة التطويق الفرنسية وحرب الحدود (ساقية سيدي يوسف كنموذج).....14

3.1- الحرب النفسية: 17

2- الاستراتيجية السياسية والاغرائية الفرنسية:.. 19

1.2-الاستراتيجية السياسية الفرنسية. 19

2.2-المشاريع الاغرائية الفرنسية. 23

1- الاستراتيجية العسكرية:

1.1- مضاعفة الجهد العسكري:

بعد فشل الحاكم العام الديغولي جاك سوستال[1] الذي لم يكن مرغوبا فيه لا من طرف الأوروبيين حيث كان يمثل في نظرهم أهالي اليهود ولا من طرف الجيش بحكم أنه كان معينا من طرف منداس فرانس ولم يكن رجلا صاحب قرارحاسم.[2]

ولمعالجة الوضع المتأزم والبحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي والعسكري في الجزائر، سارع رئيس الحكومة الفرنسية إدقارفور إلى إصدار قرارين مفاجئين لم يكن جاك سوستال نفسه ينتظرهما القرار الأول يتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 1955/12/2، والقرار الثاني كان تحديد تاريخ 02 جانفي موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية لتحديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي، والتي أدت إلى تسلم الاشتراكيون السلطة وتعيين غي مولي للوزير المقيم روبير لاكوست يوم 1956/02/6 خلفا لكاترو الذي كان مرفوضا لدى أوساط المعمرين[3].

والذي أطلق شعاره المشهور "يجب ألا نقدم للثوار أي تنازلات وأن لا نتسرع بتقديم اصلاحات سياسية فنحن في الربع الساعة الأخيرة من تصفية الثورة"،[4] فاستراتيجية روبير

---

[1] – جاك سوستال ولد في 1912 في مونبلييه درس علم الأجناس، مثقف يساري، تحالف ديغول في 1940 نصب محافظ وطني للإعلام 1942 وفي الخمسينات عين حاكم عام على الجزائر 1955، أسس المصالح الإدارية السرية (SAS)، اسس الاتحاد من أجل انقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية، توفي في 1990(انظرعاشور شرفي :قاموس الثورة الجزائرية،دار القصبة للنشر،الجزائر ،2007،ص196)

[2] – لخضر شريط وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دم، 2007، ص179.

[3] – بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2014/2013، ص109.

[4] – بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984، ص64.

لاكوست[1] كانت عسكرية بالدرجة الأولى قامت على توظيف كل ما تملك فرنسا من قوى عسكرية مادية وبشرية واعتماد الوسائل الضرورية مهما كانت لتجنب وقوع ديان بيان فو ثنائي في الجزائر وبطلب من لاكوست قامت الحكومة بإعادة تجنيد دفعة 1953، ثم دفعة 1952 من الجنود الاحتياطيين مع إعطاء قيادة الجيش حث التصرف المطلق في الجزائر.[2] كما أقحم روبير لاكوست شباب الخدمة الوطنية بقوة في حرب الجزائر خاصة مع قرار رفع مدة الخدمة الوطنية إلى 27 شهر ليرتفع عددهم من 200 الف في جانفي 1956 إلى 400 بعد 7 اشهر في جويلية 1956 وهكذا تضاعف عدد الجيش الفرنسي في عهد لاكوست 9 مرات مقارنة بما كان عليه في نوفمبر 1954، ويمكن أن نضيف إلى هذا العدد 150 ألف جندي متواجدين بالمغرب 20 ألف بتونس كما اهتمت السلطات العسكرية أيضا بتطوير عتادها الحربي خاصة سلاح الجو الذي بلغ 500 طائرة مقاتلة و150 عمودية أواخر 1957.

كما قدرت النفقات العسكرية الفرنسية ب32مليون فرنك فرنسي من مجموع الميزانية العامة للدولة وهي اقوى نسبة في العالم وفي فرنسا سنة 1956 أمّا تكاليف الحرب فقد وصلت إلى مليار فرنك فرنسي في اليوم الواحد لتقفز إلى مليارين ثم 3 مليارات في اليوم سنة 1957.[3]

وحسب منظري الجيش الفرنسي فإن الجيش لا يخوض حربا استعمارية ضد شعب يحارب من أجل استقلاله وإنما يقف وراء مؤامرة شيوعية تريد تدمير الوطن العربي والحضارة الغربية وكان هذا الشعور عاما بين أوساط القيادات العسكرية التي كانت تريد أن

---

[1] – ولد في5 جويلية 1898 في أزيرَا حاصل على ليسانس في الحقوق، عين وزير في حكومة ديغول (1944-1945) وعين في 1956/2/9 وزير مقيم بالجزائر من (1956-1958) توفي في 8مارس1989 (أنظر شرفي عاشور: المرجع السابق، ص288.)

[2] – لخضر شريط وآخرون: المصدر السابق، ص182.

[3] – إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2013، ص ص 74-75.

تستثمر تجربتها الفيتنامية من خلال شن حرب ثورية مضادة تنسيهم معركة ديان بيان فو وخيبة الأمل التي أحسوا بها بعد معركة السويس.[1]

وتزامنا مع اشتداد الثورة واتساع نطاقها تفنن السفاحون والجلادون الذين ينتمون إلى مختلف أجهزة القمع الاستعمارية في أساليب التعذيب فمنهم من تدرب على يد النازيين ومنهم من تخصص في أنواع التعذيب خلال الحرب الاستعمارية في الفيتنام.[2]

والتعذيب ممارسة لا ترتبط بالثورة الجزائرية ولا بمعركة الجزائر على وجه الخصوص بل كان يمارس من قبل اندلاع الثورة الجزائرية 1954 وهو بمثابة أسلوب كلاسيكي يسلط على كل من يقع أسيرا في مصالح الأمن الفرنسي.[3]وقد اشتد التعذيب بصفة اكثر فعالية

بعد التطورات الخطيرة التي شهدتها مدينة الجزائر في هذه الفترة حيث قام الوزير المقيم روبير لاكوست في 1957/1/7 بمنح كل السلطات إلى القوات العسكرية لمدينة الجزائر وتكليف الجنرال ماسو[4] قائد الفرقة 10 بهذه المهمة.[5]

وقد عرفت هذه الأحداث بمعركة الجزائر التي دامت حوالي 10 أشهر إذا اعتبرنا أنها امتدت من 7 جانفي 1957 إلى 8 اكتوبر 1957[6]. تاريخ استشهاد علي عمار المعروف بعلي

---

[1]- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (54-62)، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص367.

[2] - رشيد زبير: جرائم فرنسا في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة للطباعة والنشر، الجزائر،2012، ص ص 21.20.

[3]- Benyoucef Ben Khedda :alger capital de la résistance, houma éditions, Alger,p105.

[4] - قائد الفرقة العاشرة للمظليين سنة 1958، رئيس لجنة الانقاذ العام أوكلت له القيادة العسكرية للجزائر من طرف روبير لاكوست، انتخب في 13/ ماي/ 1958رئيس لجنة الخلاص الوطني، (انظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص305.).

[5] - رانية مخلوف: دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر ، 2013، ص155.

[6] -ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص269.

لابونت[1] مساعد يوسف سعدي.[2]

وقد تسببت ضخامة الوسائل التي استعملها الجيش الفرنسي آنذاك بتحطيم جبهة التحرير في الجزائر العاصمة و بأضرار كبيرة خاصة تفكك الجهاز البوليسي العسكري واحتلال المظليين للقصبة اضافة إلى القمع بمختلف أشكاله.[3] حيث كانت مصالح الشرطة تقتحم بيوت المسلمين ويخرجون كل الذين كانوا فيها مكدسين إياهم في الشاحنات العسكرية.[4] ويذكر بلقاسم متيجي في هذا الشأن "وهكذا وبعد اضراب 8 أيام المشهور قام الفدائيون بما لا يقل عن 11 عملية داخل المدينة وخضع السكان رغم أنفهم للقمع الوحشي والضرب والشتم وحرق الحرمات والتوقيف والسجن".[5]

وعلى ذكر منطقة الجزائر فإن التنظيم الثوري تحطم بنسبة كبيرة وانحرف عدد كبير من المناضلين بها وتحولوا إلى عملاء للمكتب الخامس للجيش الفرنسي.[6] كما تفنن المظليون في هذا الميدان واستخدموا أساليب عديدة وغريبة في التعذيب فمن أحواض الماء القذر إلى التعذيب بالأسلاك الكهربائية المثبتة في شحمة الأذن وفي الاعضاء التناسلية[7] وفي هذا

---

[1] – علي عمارولد بمليانة بداية الثلاثينات ترعرع بحي زغارة قلب بوزريعة في الخمسينات دخل السجن سركاجي في1957اثر اكتشاف الشبكة الفدائية التابعة له فجر منزله فاستشهد يوم 1957/10/18 –(أنظر مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة،دار القصبة للنشر والتوزيع ،الجزائر،2007 ص382).

[2] – ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص504.

[3] – محمد حربي: جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص167.

[4] – سعد دحلب، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، دم،2007،ص50.

[5] – بلقاسم متيجي: حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد 1957-1962، دار الجائزة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007، ص51.

[6] – عبد الحفيظ أمقران حسني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص83.

[7] – بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف،ط1 ،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر،2007 ،ص131.

الصدد يقول أحد الضباط: "رأيت أنابيب المياه المضغوطة تدخل في الفم حتى يخرج الماء من كل مكان ورأيت الأيادي من الخلف مربوطة حتى تتفكك أوصال المعتقل[1].

ولعل استشهاد العربي بن مهيدي[2] خير مثال يقتدى به في ممارسة التعذيب الفرنسي حيث قال عنه الجنرال الفرنسي بول اوساريس"قمنا بتقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لاحتمال حدوث عملية انتحار"[3]

2.1- سياسة التطويق الفرنسية وحرب الحدود (ساقية سيدي يوسف نموذج)

بتاريخ 1955/3/31 صدر قانون حالة الطواريء الذي عرضه الحاكم العام آنذاك جاك سوستال على البرلمان الفرنسي وتنص المادة 6 منه:" على إعطاء صلاحيات واسعة لكل من وزير الدَّاخلية وكذا الحاكم العام بالجزائر في إصدار قرار الاعتقال وانشاء مراكز اعتقال وبالتالي دخلت الجزائر عهد المعتقلات وأول معتقل تم إنشاؤه يرجه إلى أفريل 1955".[4]

ومن المفيد التعرض إلى حياة المعتقلين السياسيين الذين كانوا يدخلون السجن المدني والعسكري وهم قادمون من مراكز الشرطة أو من المكتب الثاني وكان الحراس يبحثون عن أية ذريعة وأتفه الأسباب لتوجيه الضربات القاسية للمعتقلين بدعوى تأديبهم لمخالفتهم القوانين الدَّاخلية للسجن.[5] هذه الاستراتيجية التي تبنتها فرنسا والتي كانت تتمثل في القمع والتي

---

[1] -هيرفي هامون، باتريك روتمان: حملة الحقائب، دار الكلية للنشر، بيروت، 1979، ص58.

[2] - ولد في 1923 بدوار الكواهي بأم البواقي 1932 درس بمتوسطة الكاردينال دي لافنجري عين قائد للمنطقة 5 وهو الكاتب العام لمؤتمر الصومام عضو في لجنة CCE قبض عليه في 1957/2/23، أغتيل في 1957/3/4 من طرف العقيد بيجار، (أنظر محمد علوي: قادة ولايات الثورة1954-1962، ط1،دار علي بن زيد للطباعة والنشر ، الجزائر، 2013،ص143.)

[3] - بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة حرب الجزائر (1957-1959)، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص ص 134-135.

[4] - رشيد زبير: المرجع السابق، ص103.

[5] - محمد قنطاري: من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2007، ص163.

دامت عدة سنوات طبعتها حملات الاعتقال التعسفية أنشئت من أجلها عدة معتقلات وكثرت فيها عمليات القصف والتمشيط كل هذا من أجل ردع المواطنين.[1] وقد استحدثت ألفاظا لوصف وضع السكان المهجرين: التجميع وإعادة الإيواء والحشر، وتعني إعادة الترتيب النوع الأبسط من التهجير: فالسكان المطرودون سواء بالتساكن داخل بيت موجود أو ببناء بيت جديد، أمَّا التجمع فيعرف بأنه تهجير يتم على نطاق واسع يفضي إلى انشاء مركز سكاني جديد يقع في الغالب بجوار المنطقة التي تم إخلاؤها، أمّا الحشر فيتمثل في تركيز السكان بتقليص الاقليم إلى محيطه ومن المهم فهم أن الحشر لا يعني شكلا جديدا من الإقامة، فالمحشرون هم أيضا مجمعون أو أعيد ايواؤهم ولكن ذلك يقع داخل المنطقة نفسها[2]. ولقد ارتفع عدد المحتشدات مع وصول لاكوست حيث صدرت بشأنها قرارات حكومية صادرة عن حكومة غي مولي الاشتراكية فبتاريخ 57/9/17 صدر قرار يقضي بترحيل سكان المناطق الجبلية وتجميعهم في المحتشدات وبموجب القانون الصادر عن مجلس الوزراء في 58/2/12 أخذ لاكوست في اصدار أوامر بإخلاء المناطق المحررة التي تعتبر مناطق متعفنة بالثوار وبناء على هذا القانون أصبحت مناطق واسعة من الأوراس وشمال قسنطينة وبلاد القبائل والونشريس مناطق محرمة منذ 1957[3]. مما جعل سكان المناطق المحرمة مضطرين للرحيل وأن يجمعوا في محتشدات تحت رقابة الجيش الفرنسي ونفس هذا القانون سمح بوضع مخيمات التجميع فتحولت بذلك مناطق عديمة الامن بسرعة إلى مناطق محرمة والتي يجب على السكان مغادرتها.[4]

---

[1] – ميكاشير صالح: في مراكز القيادة للولاية 3، تر: العيد دوان، دار الأمل، تيزي وزو،2012 ، ص156.

[2] – ميشال كورناتون: مراكز التجميع في حرب الجزائر، تر: صلاح الدين، ط1، منشورات السائحي، الجزائر،2013، ص82.

[3] – بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص ص 121-122.

[4]– Kamel Kateb :euro Peens :indigénes et juifs en algerie (1830/1962), éditions el maarifa,alger2010

-(الأسلاك الشائكة)

من (1957-1962) الحكومة الفرنسية سعت لإقامة خطوط وحواجز الألغام المكهربة على حدود شرق وغرب الجزائر وذلك في عهد وزير الدفاع موريس وبعد مرور فترة سميت بمخطط موريس وشال[1] وتعود أصول بناء خطي موريس وشال[2] إلى ايام الحرب الفيتنامية عندما كان الجنرال (فانيكسام) يخطط لتنفيذ اقامة خط دفاعي في الفيتنام فإن الأيام عاجلته عن تحقيق ذلك ولما رأى ظروف الحرب في الجزائر مواتية فإنه وضع لذلك مشروعا عرضه على وزير الدفاع اندري موريس[3].

الذي كان لعودته كوزير للدفاع في حكومة بورجيس مونوري طابع خاص اتسم بالإلحاح الشديد والاصرار الكبير على ضرورة التعزيز العسكري أكثر من ذي قبل وتوفير كافة الامكانات قبل الشروع في انجاز الحاجز الدفاعي.[4]

ولقد انطلقت الأشغال في أوت1956 في عدة مناطق لتمديد الخط المكهرب بواسطة الأسلاك الشائكة يصل طولها إلى حوالي 750كم من عنابة إلى نقرين لتصل إلى الصحراء الجزائرية وعلى عرض يتراوح من 30 إلى 60م ومن الغزوات إلى عين الصفراء على طول نفس المساحة تقريبا أما فكرة انجاز خط شال فهي تعود إلى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك والذي نسب إليه الخط وهو ثاني خط مكهرب من الجهة الشرقية أقيم

[1]- Bellahsene Balli : le rescape de ligne morice,casbah éditions, Alger,2004,p17.

[2] - جنرال انقلابي ولد في 1905/9/5 في لوبوني خريج مدرسة سان سير حامل شهادة الطيران 1939 قائد شبكة الاستعلامات أحد المفاوضين مع بريطانيا ابان العدوان على قناة السويس، عين في 1958/9/12 قائد القوات المسلحة للجيش (انظر عاشور شرقي:المرجع السابق، ص206).

[3] - محمد زروال: النمامشة في الثورة، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص429.

[4] - جمال قندل: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية والمغربية وتأثيراهما على الثورة (1957-1962)،ط1، دار الضياء للنشر، الجزائر، 2006، ص43.

خل الخط الأول من الشمال إلى الجنوب لتدعيمه[1]. وذلك في نهاية 1958 وبداية عام 1959 انطلاقا من غرب وشرق القالة ليتجه الجزء الأول نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية ويعود على شكل دائري ليتجه مع جزئه الآخر نحو الجنوب محتضن كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى تقترب من خط موريس قرب مدينة "سوق أهراس" ليتجها معا نحو الجنوب[2].

ويتكون خط شال من اسلاك مكهربة شائكة تحمي الدبابات من النيران والقذائف التي يطلقها جيش التحرير وبجوار هذا الخط المكهرب يوجد حقل الألغام المضنية والمضاءة يتراوح عرضه 12 إلى 400م هذا إضافة إلى حزام من الأسلاك الشائكة لحماية تسرب الحيوانات لحقل الألغام عرضه 4م شرع في انجاز الخط بنفس الطريقة التي اتبعها الجنرال موريس[3].

-حرب الحدود (ساقية سيدي يوسف كنموذج)

شهدت فرنسا في عهد الجمهورية الرابعة ما يعرف بعدم الاستقرار الوزاري وأبرز ما يميز هذه الظاهرة تعاقب الحكومات مما ينجر عنه غياب الخطة الاستراتيجية وغلبة المناورات الحربية وأمام هذا الوضع وجدت حكومة فليكس غايار في موقف غريب لا تستطيع معه مواصلة الحرب ولا فرض السلام وأصبحت السياسية الفرنسية سياسة متعثرة مليئة بالفجوات والأخطاء ومن ابرزها الاعتداء على ساقية سيدي يوسف[4].

حيث وقع في 1958/2/8 هجوم عنيف فرنسي هذا الصباح بواسطة 25 طائرة قاموا بالقصف وسط الحي بأطنان من القنابل والرشاش وهذا أخلف عن 100 جريح مدني وأكثر

[1] – الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص130.

[2] – نفسه، ص131.

[3] – جابر عبد الواحد بوجابر: الجانب العسكري للثورة ج المنطقة الخامسة، دس، دم، ص ص 260،261.

[4] –ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص188.

من 200 شخص لقوا حتفهم[1]. وقد اندلعت قبل ذلك معركة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الجزائري بجبل الكوشة 1958/1/11 تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر باهظة ولهذا قررت فرنسا الانتقام من هذه القرية التي ساندت ودعمت الثوار الجزائريين واختارت يوم السبت يوم السوق الأسبوعي بقرية ساقية سيدي يوسف، وقد اندلعت أسراب من الطائرات حيث قذفت المندوبية التونسية فاستولى الهلع على أولئك المواطنين في ساحة السوق ويقدر عددهم بعشرة آلاف نسمة فلاذوا بالفرار وراح كل منهم يبحث عن حماية تاركا خلفه متاعه علمًا أن الطائرات كانت تتعاقب على القذف سربا بعد سرب حتى بلغ عدد الطائرات المجتمعة في الجو 16 قاذفات وأربع مطاردات أخذت تطارد الهاربين العزل لترميهم بالقذائف اليدوية وهي على علو منخفض.[2]

وترتب على قذف الطائرات الفرنسية للقرية التونسية طلب تونس عقد دورة لمجلس الأمن واتهمت تونس في مذكرتها الإيضاحية: فرنسا تضرب القرية الساحلية ضربا شديدًا وأن الهجوم هو جزء من سلسلة اعتداءات على تونس بدأت من مايو 1957 قامت بها القوات الفرنسية في الجزائر، وطلبت تونس من المجلس اتخاذ قرار ملائم لوضع حد لهذا الموقف الذي يهدد أمنها لأن وجودها هناك يهدد أمن تونس[3] هذا وقد أدت هذه الضربة العسكرية إلى إدانة قوية من جانب دول كثيرة وقد قيل أن القذف بالقنابل كان موجها إلى الثوار الجزائريين الذين اتخذوا من القرية قاعدة لهم، وبالرغم من أنه لم[4] يوجد ثواربين السبعين من القتلى فقد

---

[1]- Djillal hadjil :le bombardement de sakiet sidi youcef, éditions Dahleb, Alger p.87.

[2] - حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية،ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 207.208.

[3] - نبيل أحمد بلاسي: الاتجاه العربي الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1990، ص187.

[4] -خير الدين ثترة: قضايا في تاريخ الجزائر النضالي، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص327.

لفتت الحادثة انتباه العالم إلى موضوع يتزايد منذ 1956 وهو دور تونس في الحرب الجزائرية.[1]

ومن الشائع إعلاميا كما رسخته الدعاية الفرنسية بأن قصف ساقية سيدي يوسف جاء كرد فعل مباشرة وقوية على إصابة طائرة استطلاع فرنسية من طرف مضادات الأرضية لجيش التحرير ويعرف الجنرال صالان في مذكراته بأن خطة العدوان المبيت على تونس كانت جاهزة للتنفيذ منذ مدة والمخطط الأصلي كان قد وضعه نائبه الجنرال أندريه دولاك واعتمده الجنرال بول اوساريس[2] إلى قائد أركان الجيوش ووافق عليه اندريه موريس وزير الحربية –و بورجيس مونوري رئيس المجلس الوزاري منذ أكتوبر1957[3]، أما محصول العمل الإجرامي حسب رواية المؤرخ حبيب حسن اللولب فهي 68 شهيد منهم 9 نساء، و12 طفل والبقية من الرجال وفي الآن ذاته تم العثور على 57 جثة هامدة و 10جرحى استشهدوا عندما نقلوا إلى المستشفى وكان من بين القتلى أحد أعوان الجمارك التونسية، وأمّا الجرحى قدر عددهم 87 جريحا منهم عدد كبير من النساء والأطفال وجنديان وعونان من الحرس الوطني هذا خلافا للخسائر المادية المعتبرة[4].

وقد استغل بورقيبة مناخ الحرب الباردة والتنافس الذي كان بين المعسكر الغربي والشرقي، لكسب مناطق نفوذ جديدة فتقدم بطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتزويده بالسلاح الذي يمكنه من الدفاع عن نفسه وإلا فإنه سيضطر إلى اللجوء إلى الكتلة

[1] – خير الدين ثترة: المرجع السابق، ص327.

[2] – ولد في نوفمبر 1918 يعرف أكثر باسمه المستعار الرَّائد0 كان إحدى الشخصيات الرئيسية في معركة الجزائر دخل في 1942 في المصالح الخاصة عضو مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة.(عاشور شرفي: م س ص52).

[3] – محمد عجرود: اسرار حرب الحدود (57-58)، منشورات الشهاب،دم، 2014، ص30.

[4] – حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص209.

الشرقية وفي 1958/2/17 عرضت بريطانيا وأمريكا وساطتها على طرفي النزاع فرنسا وتونس[1].

لم تقبل فرنسا بهذه الوساطة إلا تحت الضغط الحلف الأطلسي ولقد كان لقصف ساقية سيدي يوسف أثر بارز في التسريع بتدويل القضية الجزائرية وبدأت (و.م.أ) تتخلى عن تأييدها ومجاراتها للسياسة الفرنسية مع جبهة التحرير وأن تؤزم القضية الجزائرية يفسح المجال أمام المعسكر الشيوعي للاستحواذ على دول شمال افريقيا.[2] ومن هنا تمثل الذكرى في ذاكرة الشعبين رصيدا نضاليا يعزز الإرادة في التكامل ويربط الواقع بجدوره الأصلية ويجدد التذكير بوجود أواصر الأخوة المتينة[3].

3.1- الحرب النفسية:

- أدرك القادة الفرنسيون على حد سواء بصرف النظر عن مواقعهم ومستوياتهم ومواقفهم أن الخيار العسكري يعد خيار ضروريا وأساسيا للقضاء على الثورة لكنه يبقى غير كاف ومن ثمة بات من الضروري البحث عن خيارات أخرى مدعمة للخيار العسكري.[4]

وفي ضوء ما سلف يجب الإشارة إلى أن مؤدى الحرب النفسية استخدام الدعاية والإشاعة والأساليب السيكولوجية بغرض التأثير على نفسية العدو ومعنوياته وأحداث مشاعر معينة لدى الجماهير بغرض زعزعة ثقتها بنفسها وبقاداتها ومعتقداتها[5] ومن مؤسسات الحرب النفسية نجد:

---

[1] - ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص ص56-58.

[2] - نفسه، ص214.

[3] - محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (ملاحظات وخطب)، دار الفجر، دم، 2005، ص103.

[4] -جمال قندل: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية (1954-1962)، ج2،دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر، ص336.

[5] - لخضر شريط وآخرون: المصدرالسابق، ص299.

- **المكتب الخامس:** وهو تابع مباشرة لأوامر القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر وشارك الوزير المقيم في تسييره من خلال لجنة مضيفة مشتركة.[1]

-المصالح الإدارية المتخصصة:

وهي اختصار الاسم "SAS" لاصاص وهي عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد.

وقد كان كل مركز عسكري مقرونا بمركز أو مصلحة إدارية خاصة بجانبه يقودها ضباط متخصصون يتظاهرون بالمعاملة الإنسانية والرأفة ومساعدة المواطنين والعمل على تخليصهم من العقوبات والعذاب المسلط عليهم ويفتعلون البشاشة وحسن الاستقبال للمقبوض عليهم والمسجون ولكل المواطنين بصفة عامة[2].

[1] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص160.

[2] – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المجلد الثالث، البصائر للنشر، دم، 2013، ص179.

2- الاستراتيجية السياسية والاغرائية الفرنسية:

1.2-الاستراتيجية السياسية الفرنسية.

منذ صيف 1954 حتى شهر أفريل 1958 شهدت فرنسا تعاقب 6 وزارات بعض منها لم يعمر سوى بضع أشهر والبعض الآخر بضع عشر يوم فقط وكثيرا ما تدوم الأزمة الوزارية أسابيع طويلة قبل أن تتشكل وزارة جديدة في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعيش حريا حقيقية.[1]

فلقد كان لعدم استقرار الحكومات الفرنسية انعكاس على الجزائر حيث تقلد المسؤولية السياسية بالجزائر 7 ممثلين للهيئة التنفيذية ب3 تسميات: حاكم عام –وزير مقيم– مندوب عام للحكومة، أمَّا المسؤولون العسكرية، فتداول على قيادة الجيش الفرنسي 8 عمداء في 8 سنين وهذا يدل على اخفاق كل واحد منهم في عمله الحربي.[2]

ومن أبرز الحكومات التي شهدتها الجزائر من (1956-1958) نجد:

-حكومة غي مولي:

عرضت حكومة غي مولي الاشتراكية مثلثا للحل يتلخص في الأمور التالية: ايقاف القتال، إجراء انتخابات، ثم إجراء مفاوضات بعد ذلك، ولكن جبهة التحرير الوطني رفضت ذلك.[3] فالاصلاحات الإدارية والسياسية التي ظهرت في عهد غي مولي ومن بعده مستوحاة من قانون 1947، خاصة الباب 7 منه الذي اشتمل على 3 مواد تتعلق بتنظيم المجموعات المحلية من بلديات وولايات فبمجرد تنصيب حكومة غي مولي اعربت عن نيتها في إجراء

[1] – جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994، ص279.

[2] – بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر ومعالمه السياسية، ط1، دار النعمان للطباعة، دم، 2012، ص261.

[3] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص256.

اصلاحات تتعلق بالبلديات من أجل السماح للسكان المسلمين بالمشاركة المباشرة في إدارة مصالحهم.[1]

واشهر ما قامت به حكومة اليسار برئاسة غي مولي أن صادقت على مشروع يمنح الحكومة سلطات استثنائية في 1956/03/16 وقد صوت على المشروع كل الأحزاب السياسية تقريبا

يحتوي قانون/ 1956/3/16 الخاص بالسلطات الخاصة على جزء أول يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ إجراءات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الإدارية وجزء ثاني يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ كل التدابير الاستثنائية من أجل إعادة الأمن ومن اجل حماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الاقليم[2].

-حكومة بورجيس مونوري:

لقد كان بورجيس مونوري وزيرًا للدفاع في حكومة غي الاشتراكية ولذلك لم يكن منتظرًا منه أن يحدث تغيير في سياسته بل إنه كوزير للدفاع كان منتظرًا منه أن يتصلب أكثر ويشتد العنف في عهده وفعلا فإنه سار على نفس سياسة سلفه وانكبت حكومته على وضع القانون الإطاري[3]. وهو عبارة عن تكريس للهيمنة الاستعمارية وطرح كبديل عن قانون 1947 ويحتوي على 19 مادة ونص في مادته الأولى على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية ومقسمة إلى 5 ولايات وهي وهران- القبائل- الشلف-قسنطينة- الجزائر وتتمتع بمجلس نيابي منتخب في إطار القسم الانتخابي الموحد وتمنح سلطة تشريعية

[1] - ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص417.

[2] - بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص110.

[3] - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص259.

تتعلق بالأمور الدَّاخلية ولها حكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية الاقليمية وللوزير صلاحيات تعيين الحكومات وإقالتها[1].

وهناك برلمان فدرالي يسير المسائل الاقتصادية والاجتماعية على أن تحتفظ فرنسا بالدفاع والعدالة والدبلوماسية والسياسة المالية العامة وكانت مادته الأولى الأكثر جدلا والتي نصت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي تتألف من أقاليم فدرالية، تدير شؤونها الخاصة بكل حرية وديمقراطية[2]....

والجديد في هذه الحكومة هو تسليم حقيبة الدفاع إلى أندري موريس واستحداث وزارة جديدة هي وزارة الصحراء وتعيين Max Lejeune على رأسها أمَّا منصب الوزير المقيم فقد ثبت فيه روبير لاكوست وقد أثار هذا المشروع معارضة شديدة أثناء تقديمه للمجلس الوطني الفرنسي للمصادقة عليه وتدعمت هذه المعارضة بحملة إعلامية واسعة النطاق ضد نص المشروع والمظاهرات التي نظمها معمرو الجزائر المنددة بحكومة باريس في 1957/9/18 ولم تجد الحكومة مخرجا لها سوى تقديم استقالتها، وبذلك سقطت هذه الحكومة في 1957/9/30.[3]

-حكومة لاغيار[4]:

في 1957/11/29 تمكنت الحكومة من الحصول على موافقة البرلمان الفرنسي ب269 صوت ضد 200 صوت وقد تحولت الحكومة من loi cadre إلى loi cadavre حسب آراء خبراء السياسة الفرنسية فإن هذا القانون الخاص بالاصلاحات السياسية الذي قدمه "لاكوست"

---

[1] – ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص423.

[2] – نفسه، ص423.

[3] –الغالي الغربي: المرجع السابق، ص ص 234-235.

[4] –لاغيار أحد مؤسسي منظمة الجيش السري OAS ولد في 15/ماي/31 بكورفوا وهو ابن محامي بالبليدة، 57 انتخب رئيسا للجمعية العامة للطلبة الجزائريين سنة 1957حكم عليه ب10 سنوات سجن استفاد من العفو في 1968، (انظر: عاشور شرقي، م س ص287)

قد جاء لترضية الأحزاب السياسية وليس حل لمشكلة الحرب في الجزائر كما عرفت الحكومة حقد الأوروبيين على روبير لاكوست وتحركوا للعمل ضده والإطاحة بالجمهورية4 لأن القانون سمح للمسلمين بالمساواة في التمثيل النيابي مع الأوروبيين وقادة الجيش التحرير.[1] لأنه ينص على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا، كما أن هذه الحكومة في واقع الأمر لم يحقد عليها الجالية الأوروبية في الجزائر فقط بل واجهت تمرد قادة الجيش الذين أرادوا أن يربحوا الحرب عن طريق التوسع فيها إلى تونس وإجبار دول المغرب العربي على طرد الثوار من الحدود أو التعرض لهجومات متتالية من فرنسا على أراضي تونس والمغرب، وكانت النتيجة هي الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف وطلب بورقيبة الوساطة الأنجلوساكسونية يوم 1958/2/17 وقد اغتاض النواب الفرنسيون وقادة الجيش الفرنسي والأوروبيين في الجزائر من هذه الوساطة واتهموه بالضعف وبأنه عميل للأمريكيين وكانت النتيجة هي سقوط حكومة لاغايار يوم 15/أفريل/1958 بـــ321 ضد 255 صوت[2].

هكذا نرى أن حكومة لاغايار لم تحد عن المبادئ والأفكار التي كانت تروج لها حكوماتها السابقة وذلك من خلال:

- تمديد العمل بقانون السلطات الخاصة.
- إعادة النظر في مشروع قانون الإطار السابق بتكليف الوزير المقدم بتحضير قانون إطار جديد مع ضرورة إدخال تعديلات حتى لا يثير أزمة ثانية قد تطيح بالحكومة مرة أخرى.
- مواصلة قمع الثورة مع البحث عن حل سياسي للقضية الجزائرية.
- استثمار الصحراء بالاشتراك مع تونس والمغرب والأقطار الافريقية المجاورة.[3]

[1] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص427.

[2] – نفسه، ص427.

[3] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص237.

وبسقوط حكومة لاغايار دخلت فرنسا فيما يسمى بالفراغ السياسي دام 28 يوم إلى غاية 13/ماي 1958 وهو ما نتطرق إليه في الفصل القادم.

2.2- المشاريع الاغرائية الفرنسية.

حدد روبير لاكوست ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية و الاهداف المرجوة من وراءها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة إلى الضباط وصف الضباط وتضمنت هذه السياسة نفس الوصفات التي أصدرها سلفه جاك سوستال والتي لم تخرج عن تطبيق الوعود الواردة في قانون الجزائر مع بعض الاضافات والتعديلات السطحية ففي الميدان الزراعي تأسس صندوق حيازة الملكية الريفية مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة او لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية وقد أمل روبير لاكوست أن يمكن هذا الصندوق 10.000 عائلة جزائرية من الاستفادة وقد نص مرسوم 1956/3/17 اضافة على هذا على سلسلة من الاجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- رفع الحد الأدنى من اجرة العامل الفلاحي.
- تأميم صناعة الحلفاء.
- إعادة تنظيم القروض الفلاحية.
- الغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار...

وقد مس هذا الإجراء حوالي 155.000 خماس يشغلون في حوالي 110.000 ملكية زراعية.[1] وعلى المستوى الاجتماعي كانت الاصلاحات تهدف على حد تعبير روبير لاكوست إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان والسعي إلى فصلهم عن الثورة.[2] وفي هذا الاتجاه عملت السلطات الفرنسية على ضبط برنامج استعجالي يطبق بالمنطقة التي تمثل ساحتها لما يعرف بحرب التهدئة ويتكون من 4 عناصر:

[1] - غالي الغربي: المرجع السابق، ص ص 229.228.

[2] - بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص135.

- سد المناصب الشاغرة التي هجرت من طرف موظفيها بعناصر مختارة لولائها وكفاءتها من بين السكان الملتحقين.

- فتح ورشات عمل ميدانية لتشغيل جموع العاطلين عن العمل.

-إعادة تهيئة بعض المباني والمنشآت ذات الأهمية الحيوية.

- تقديم إعانات ومساعدات مادية وفي بعض الأحيان نقدية.

ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار ما يسمى بحرب التهدئة نجد:

- بناء مساكن ريفية جديدة تتوفر على الشروط الديا للسكن اللائق.

- تحسين نظام الاجتماعي للأجور في القطاعات الأخرى غير الإدارية والزراعية وتكييف النصوص القانونية للعمل والضمان الاجتماعي[1].

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج خصصت ميزانية ب3 مليار فرنك وضعت بالتدرج تحت تصرف المفتشيات العامة للإدارة لتوزيعها على مختلف الولايات.[2]

كما أعربت حكومة غي مولي وبإيعاز من الوزير المقيم عن نيتها في إجراءات اصلاحات من شأنها دعم النسيج الإداري بالجزائر وتعزز حضور الإدارة الفرنسية ومن ذلك أجل إجراء اصلاحات تتعلق بالبلديات من أجل السماح للسكان المسلمين بالمشاركة المباشرة في إدارة مصالحهم.

وبموجب مرسوم 18/جوان/1956 تم استحداث تقسيم إداري جديد قسم شمال الجزائر إلى 12 عمالة جديدة قسمت بدورها إلى 71 مقاطعة كما تم تقسيم أقاليم الجنوب إلى عمالتين صحراويتين، وتم تطويق الريف الجزائري بأكثر من 600 قسمة إدارية متخصصة (SAS) لتقريب الإدارة من السكان.[3]

---

[1] - بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص ص 136-137.

[2] - ابراهيم طاس: المرجع السابق، ص413.

[3] - نفسه، ص129.130.

ومن المستحدثات التي جاءت بها هذا المرسوم تعيين ولاة مفوضين لقبوا المفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة (IGAME) على رأس المناطق الإدارية3 وهران قسنطينة الجزائر وحدد المرسوم مهام هؤلاء في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.[1]

[1] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص227.

الفصل الثاني:

تمرد 13 ماي وسقوط الجمهورية الرابعة

1- أسباب تمرد 13 ماي.....28

1-1-الأسباب السياسية:..... 28

1-2: الأسباب العسكرية: 30

1-3- الأسباب الاقتصادية: 32

2- آليات التمرد ونتائجه: 35

2-1: مراحل الانقلاب 35

2-2- النتائج وردود الفعل: 41

1- أسباب تمرد 13 ماي 1958:

- تميزت الجمهورية الفرنسية الرابعة بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها داخليا وخارجيا وكثرة ما شهدته من أزمات اشتدت منذ اندلاع حرب التحرير في الجزائر وبلغت تلك الأزمات ذروتها سنة 1958، فعصفت بها نهائيا، وأعادت إلى السلطة الجنرال ديغول مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامس[1].

فبعد مرور ما يقارب الأربع سنوات من اندلاع الثورة الجزائرية استطاعت هذه الأخيرة أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها الاقتصادية والسياسية والعسكرية[2].

وهذا ما جعل استقلال الجزائر اضحى أمرًا واردًا على المدى القصير وكان هذا الاحتمال أكيدًا سواء بالنسبة للطرف الجزائري أو من الطرف الفرنسي إذ أن تطور الكفاح وتطور الأوضاع السياسية في فرنسا كانت كلها عوامل تفيد بقرب التوصل إلى إنهاء الحرب بسرعة[3].

فالسؤال المطروح هنا: هو كيف سقطت الجمهورية الفرنسية الرَّابعة؟ وما هي نتائج وانعكاسات سقوطها؟

[1] – صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص79.

[2] – عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص137.

[3] – عبد الرزاق بوحارة: منابر التحرير (أجيال في مواجهة القدر)، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص274.

1-1- الأسباب السياسية:

كان نظام الحكم الذي قام في فرنسا طيلة فترة الجمهورية الفرنسية الرابعة من الأسباب الأساسية في ضعفها وعدم استقرارها السياسي[1].

وفي هذا الشأن يذكر الجنرال شارل ديغول[2]في مذكراته الأمل "ذلك أنَّ الأحزاب عادت إلى الظهور تحمل الأسماء القديمة نفسها والأوهام نفسها والزبائن أنفسهم....فإن الأمور كانت تجري كما لو لم يكن أي شيء أو أي شخص يمثل البلاد باستثناء تلك الفئات المتنافرة التي كانت تعمل على تمزيقها".[3]

إذا كان لانعدام الاستقرار الحكومي أثره الخطير في إذكاء الشعور بالأزمة في قلب كل فرنسي فمنذ جوان 1954 حتى شهر أفريل 1958 شهدت فرنسا تعاقب 6 حكومات بعض منها لم يعمر سوى بضع أشهر والبعض الآخر عشر يوم فقط وكثيرًا ما تدوم الأزمة الحكومية أسابيع طويلة قبل أن تتشكل حكومة جديدة في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعيش حربا حقيقية.[4]

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص80.

[2] – ولد في 1890/9/22 بمدينة ليل الفرنسية، التحق بالجيش بعد حصوله على شهادة البكالوريا في1912 تخرج برتبة ملازم أول وبقي يتدرج في الرتب إلى أن وصل إلى رتبة جنرال سنة 1940 بعد احتلال بلاده من طرف الألمان شكل مقاومة سياسية لبلاده وهو ما حصل عام 1944، شارك في الحربين العالميتين، ترأس فرنسا أثناء المرحلة الانتقالية 1945 ودانفي 1946، 1947 شكل حزبا باسم التجمع الشعبي الفرنسي، ثم ترأس الجمهورية الخامسة إلى غاية 1969، توفي في 1970/11/9، (أنظر لزهر بدبدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، دار الريان للنشر، دم، 2013. ص289).

[3] – شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد (1958–1962)، تر: سموفي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص12.

[4]– جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر،الجزائر،1994، ص279.

وهذه الحكومات هي:

- ماندس فرانس[1] 1954/6/8 إلى 1955/2/23.
- إدغار فور 1955/2/23 إلى 1959/2/1.
- غي مولي 1956/2/1 غلى 1957/6/13.
- بورجيس مونوري 1957/6/13 إلى 1957/11/6.
- فيليكس غايار 1957/11/6 إلى 1958/5/14.
- بيار بفليملان 1958/5/14 إلى 1958/6/1[2].

كما عرفت الجمهورية الرابعة العديد من التشكيلات السياسية المتناحرة فيما بينها دون امتلاكها لبرامج فعّالة تخرج فرنسا من الأزمة التي تتخبط فيها، ومن بين التشكيلات المتناحرة حركة شابان دلماس وزير الدفاع في حكومة ادغار فور والذي كان يعمل مع مدير ديوانه ديلبيك للقضاء على الجمهورية الرّابعة وهناك أيضا سوستيل الذي أسس حركة الاتحاد من أجل انقاذ الجزائر الفرنسية والذي تحالف مع أندري موريس وروجي دوشي للغرض نفسه وغيرهم[3].

---

[1] – (1957–1982) رجل دولة فرنسي رئيس حكومة بلاده فرنسا بين جوان 1954–فيفري 1955 ونجح في إنهاء حرب الهند الصينية، درس الحقوق ناضل في صفوف الرابطة اليهودية للطلبة انتمى إلى الحزب الراديكالي أنتخب نائبا في سن 25 وفي 29 وزيرا للخزينة في الوزارة الثانية (الجبهة الشعبية) التي شكلها لبون بلوم في 1938 قاضته حكومة فشيا بتهمة الفرار من الجيش وحكم بالسجن لمدة 6أعوام فالتحق بالجنرال ديغول في لندن وعند انتقاله إلى الجزائر مع ديغول عهد اليه بوزارة الاقتصاد الوطني لكنه استقال في 1945، استدعي ماناديس لتشكيل الحكومة في 1954 جوان، أنظر (عبد الهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج6، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، دس، ص337).

[2] – محمد قنطاري: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 اسبابها وقائعها ونتائجها، مجلة المصادر، العدد3، دار الحكمة، الجزائر، 2002، ص55

[3] – عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الرابعة، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص231.

1-2: الأسباب العسكرية:

نتيجة لإخفاق الحكومات الفرنسية والبرلمان الفرنسي في الوصول إلى اتفاق كامل شأن السياسة الحازمة التي تقرر اتباعها في الجزائر، تضايق قادة الجيش من البلبلة التي تعم فرنسا خاصة وأن الثورة قد حققت انتصارات لا مثيل لها على الصعيد المحلي والدولي.[1]

حيث شهد سنة 1958 ذروة النشاط لدى جيش التحرير الوطني الذي كان مهيمنا على الساحة من خلال أعمال حربية مدمرة.[2]

ويمكن إرجاع نقطة البداية لهذه الأحداث يوم 1957/1/7 عندما قام روبير لاكوست الوزير المقيم بالجزائر عشية إضراب الثمانية أيام التي قامت به جبهة التحرير الوطني بتفويض الأمن المدني للسلطة العسكرية مع تحملها مسؤولية حفظ الأمن والإشراف على مهام الشرطة التي هي عادة من اختصاص السلطة المدنية.[3]

حيث اقترب الجيش كثيرا من الأقدام السوداء في هذه الأحداث وبشكل خاص من المجموعات المتطرفة، وأقام مركز التنسيق بين الجيوش C.C.I.A علاقات سرية معهم فالجيش عندها حققوا اهداف الحكومة ظلوا محتفظين بالسلطات الخاصة، كما اغتنم العقيد غودار الفرصة فقام بتنظيم الأوروبيين تحت مجموعات حماية المدن (GPU) وجعل الخونة على رأس أجهزة تنظيم السكان المسلمين (DOPM) في القصبة، وزودهم بالسلاح وجوازات المرور ليلاً وقسمهم حسب الأحياء والمجموعات السكنية مستفيدا من

---

[1] – عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دم، 2008، ص118.

[2] – جودي التومي: وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (1956-1962)، دار الريم للطباعة والنشر، الجزائر، 2013،ص373.

[3] – باتريك افينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، تر: بن داوود سلامنية، دار الوعي للطباعة، الجزائر،2013،ص73.

تنظيم الثورة دخلت هذه التنظيمات لجان الإنقاذ وشاركت تحت شعار التآخي في انقلاب 13 ماي 1958.[1]

-وكان الوضع في ذلك الحين يمس الجيش بالدرجة الأولى إذ لم يكن يتحمل محن القتال، وكان ينتابه قلق الانتهاء بهزيمة عسكرية تلحق العار بأعلامه كما تم في الهند الصينية[2]، مما جعله يشعر بغيظ متزايد حيال نظام سياسي عجز عن اتخاذ القرار المناسب[3].

هذا إضافة إلى فقدان حكومات الجمهورية الرابعة للاستقرار والحرية في عملها مما جعلها تفقد السيطرة على الجيش فأضحت تسير وراء الأهداف بدلا من صنع الأحداث وتوجيهها مما جعل هيبة فرنسا الدبلوماسية تتراجع بفعل ممارسات القمع والاعتقال المتبعة من طرف السلطات الفرنسية بالجزائر ضد المدنيين من مختلف شرائح الشعب وما قابلها من تزايد دعم الراي العام العالمي لجبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية.[4]

حيث خسرت فرنسا في إطار الحرب الدبلوماسية معركتين خلفتا أثارهما الواضحة في الدفع نحو انقلاب ماي 1958:

- العدوان الثلاثي في 1956/9/5.
- العدوان على ساقية سيدي يوسف في 1958/2/8.[5]

---

[1] – تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب في الجزائر (1961-1962)، مؤسسة كوشكار للطباعة، دم، 2008، ص73-74.

[2] – اسم كان يطلق سياسيا على مجموعة المستعمرات والمحميات الفرنسية التي كانت تضمها بشبه جزيرة الهند الصينية والتي تقع في الركن الجنوبي الشرقي لقارة آسيا، أنظر (عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق،ج7)، ص174.

[3] – علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص117.

[4] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص ص 230، 231.

[5] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص66.

فالبنسبة للجمهورية الفرنسية كان العدُّ العكسي لوجودها قد بدأ منذ زمن طويل وهو أحداث ساقية سيدي يوسف.[1]

التي جعلت الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يرفع شكوى ضد فرنسا أمام مجلس الأمن الدولي هذا وقد وصف الولايات المتحدة الأمريكية الحدث بالعمل الجنوني غير المسؤول الذي عوض أن يلحق الضرر بمعنويات الثوار قوى من عزيمتهم ورفع معنوياتهم عاليًا، وعرضت وساطتها بين الحكومتين التونسية والجزائرية بغية تجاوز مضاعفات الواقعة.[2]

كما لم يمكننا تجاهل الخلاف الحاد بين مختلف فرق الجيش الفرنسي في الجزائر لاسيما بين المظليين والمشاة مما أدى إلى تعاظم السخط ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي لعجزها عن إخماد الثورة.[3]

1-3- الأسباب الاقتصادية:

ففي المجال الاقتصادي ارتفعت النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر والذي بلغ عدده مع بداية عام 1958 ما يزيد عن النصف مليون جندي السبب الذي انعكس سلبا على النفقات الموجهة للإصلاح الاجتماعي تحسين مستوى الشعب الفرنسي وتنمية ثروته ومداخيله واصلاح أجهزة التعليم والثقافة الشيء الذي هدد بدوره تقدم وتطور الدولة الفرنسية مقارنة بجاراتها الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على حرمان المصانع والمؤسسات الفرنسية من القوة البشرية العاملة في الحرب بالجزائر.[4]

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص82.

[2] – الذكرى 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف،مجلة اول نوفمبر، العددان151,152 ,دم,1997، ص28.

[3] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص231.

[4] – عمار قليل: المصدر السابق، ص138.

ففرنسا التي خرجت منهوكة من الحرب العالمية الثانية شهدت انطلاقة اقتصادية معتبرة خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب غير أن هذه الانطلاقة انتكست بسبب الحروب الاستعمارية خاصة حرب الهند الصينية التي فتحت شرخا خطيرا في الاقتصاد الفرنسي منعه من التقدم إلى الأمام.

ولولا الاستغلال البشع لموارد مستعمراتها لأدى بها ذلك إلى الإفلاس وإلى التوترات الاجتماعية الخطيرة التي كانت ستعرض استقلالها نفسه للخطر في تلك الظروف التي كانت الحرب الباردة فيها على أشدها.[1] ويشرح ذلك الجنرال شارل ديغول في مذكراته الأمل قائلا: "كنا نمول اختلال توازن الميزانية بفضل اعتمادات مشروع مارشال والاعتمادات التي نطلبها دون انقطاع من واشنطن واحتياطي مصروف فرنسا من الذهب الذي كنت حافظت على صيانته وأخفينه أثناء الحرب في المارتنيك وفي منطقة السودان الفرنسية غير أنه نشأ عن ذلك استمرار سقوط الفرنك وشلل المبادلات واستنزاف اعتماداتها وبكلمة موجزة التهديد المتزايد بالإفلاس النقدي والمالي.[2]

هذا علاوة تكاليف حرب الجزائر التي كانت تثقل كاهل فرنسا لعلو تكلفتها أكثر من 1000 مليار كل سنة حيث كانت هذه الأخيرة تختفي بمن يريد دمارها وتعاقب من يبتغي حمايتها وتشريفها.[3]

حيث كان الميزان التجاري يشكو عجزا كبيرا، 148 مليا سنة 1954 ليقفز إلى 500 مليار سنة 1957 وفي بداية 1958 كانت الخزينة على وشك الافلاس وهو ما دفع بحكومة

[1] – جمال قنان: المصدرالسابق، ص276.

[2] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص16.

[3] – فرحات عباس: تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك ، الجزائر،2012 ،ص310.

فليكس غايار إلى ايفاد جون موني وهو خبير مالي محنك إلى واشنطن لطلب قرض مالي كبير لإنقاذ فرنسا من الأزمة.[1]

ومن الحجة المباشرة التي كانت سببا للدعوى إلى انقلاب 13 ماي 1958 قضية اعدام الجنود 3 الفرنسيين ففي يوم 25 أفريل 1958 قد حكمت المحكمة الخاصة التابعة لجيش التحرير الوطني بتهمة التعذيب والاغتصاب والاغتيالات ضد السكان المدنيين في منطقة (القالة)".[2]

[1] – جمال قنان: المصدرنفسه، ص227.

[2] – محمد عجرود: المرجع السابق، ص ص52–52.

2- آليات التمرد ونتائجه:

2-1: مراحل الانقلاب

المقصود ب13 ماي 1958 هو مرحلة البلبلة التي بدأت على إثر سقوط حكومة فيليكس غايار (15 أفريل 1958) واختتمت بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة في أول جوان 1958.[1]

ظهرت هذه الحركة بعد تذمر واسع وخيبة أمل اهتزّ لها وذلك بسبب مواقف السلطات الحكومية التي كانت تعدُ ولا تَفي ومما زاد الأوضاع تدهورا اكتشاف الفرنسيون أن ما كانت تعد به السلطات كان مجرد وعود كاذبة.[2] كما تلقى الجيش الفرنسي والأوروبيون في تلك الفترة ضربة قوية.[3] وذلك بسبب إعدام جبهة التحرير الوطني ل3 سجناء فرنسيين في 3 أفريل 1958 وقد نظمت مظاهرات 13 ماي 1958 لإحياء ذكرى الجنود الذين تم إعدامهم من طرف الجبهة.[4]

وقبل الحديث عن البداية الفعلية لتمرد 13 ماي يجدر الإشارة إلى أن الفوضى بدأت تنتشر داخل السلطات العامة في باريس بعد سقوط حكومة "فيليكس غايار" حيث بقيت فرنسا بلا حكومة وفي الجزائر كان الجيش والأوروبيون هم السلطة الفعلية ومنذ ذلك الحين بدأت المؤامرات ذلك أن الأوروبيون،[5] بدأوا يتكتلون في منظمات وأحزاب

---

[1] – رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، دار الفارابي للنشر، لبنان،2003، ص358.

[2] – عثماني مسعودي: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص424.

[3] – محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر، دس، ص176.

[4] – Benjamin stora avec tramor : Algérie (1954-1962) , les arenes, paris, 2012, p229.

[5] – حسينة حاميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص149.

وجمعيات لأنهم تأكدوا مند 1956/2/6 بأنهم أقوى من السلطات الفرنسية وأن باستطاعتهم وضع القوانين التي تخدم مصالحهم فحسب.

وقامت منظمة قدماء المحاربين التي نظمت فيها سبق مظاهرات 1956/2/6 بتنظيم مظاهرات يوم 26 أفريل 1958 للتعبير عن سخطها والمطالبة بتأسيس حكومة للأمن العام وعلى الرغم من أن السلطات الفرنسية رفضت التصريح بتلك المظاهرات إلا أنها نفذت رغم عن انف فرنسا.[1]

وبالتالي ما إن بدأ المستوطنون حركتهم حتى تبناها الجيش ثم حماها، ويبدو ان هذه الأحداث وإن كانت في الظاهر أنها من صنع الأوروبيين إلا أن لها جذورًا عميقة في ضمير الجيش الفرنسي.[2]

ذلك أن هذا الجيش أخذ مهمته بطريقة جدية باعتباره يخوض غمار حرب منذ 13 عامًا وبسبب فشله في السويس وانهزامه في ديان بيان فو اضافة إلى المضايقات التي تعرضوا لها بتونس والرباط فإنهم فكروا في تجديد النظام.[3]

ذلك لأنه لم يكن قادرًا على القبول بأن تهزم الجيوش الفرنسية خلال عقدين فقط العديد من المرات لقد كان ذلك غير محتمل بالنسبة لهيبة فرنسا ولذلك كانت التغطية على هزيمة ديان بيان فو بانتصار في الجزائر يمثل ضرورة سيكولوجيا بقدر ما تمثل ضرورة سياسية ومعنوية.[4]

وهذا ما جعل الجيش الفرنسي يتكتل مع المعمرين وينشأ لجان الأمن العمومي وتتابعت الأحداث منذ 13 ماي 1958 حتى حل جوان من العام نفسه وكانت هذه الحركة

---

[1] – حسينة حاميد: المرجع السابق، ص149.

[2] – محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر، الجزائر، 2009، ص197.

[3]– Charles henri favord :La révolution Algerienne, éditions dahlab,2001, p211.

[4] – خالد نزار: يوميات الحرب (الجزائر من 1954–1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص51.

تهدف إلى الادماج التام بين فرنسا والجزائر والحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية.[1]

وبينما كان الغضب يعم الجزائر العاصمة غادر روبير لاكوست منصبه سرًّا في 10 ماي تاركا الجزائر للمتآمرين من كل الأصناف.[2]

لكن الأوروبيين لم يستسلموا بل بدأوا يعملون لمنع اللبراليين من الوصول الى السلطة وبدا يسمع هنا وهناك ضرورة عودة ديغول إلى الحكم.[3]

واخذو ينادون بشعارات الجزائر فرنسية، والتآخي بين الفرنسيين والجزائريين ثم احتلوا قصر الحكومة مقر الوالي العام وأعلنوا عن تأليف لجان انقاذ عام في كل مدينة. وكان ذلك في المسيرة التي أقيمت للترحم على 3 عسكريين الذين قتلوا من طرف جبهة التحرير حيث قام ماسو بوضع باقة من الزهور على قبر هؤلاء الثلاثة العسكريين ثم جمع عدد غفير من الأقدام السوداء، الذين رفعوا شعار المحافظة على بقاء الجزائر فرنسية[4].

وكان لهذا اليوم أثر كبير على طلاب الجزائر العاصمة الذين كانوا من المدافعين على بقاء الجزائر فرنسية وهم الذين أقروا التجمع أمام مقر الحكومة العامة وقد هاجم المتظاهرون قصر الحكومة.[5]

ومن أسماء قادة لجان الخلاص العمومي التي كتبها ماسو نجد اسم Baudier على راس قائمته ثم جاء Lagayard متبوعا بسلسلة من المجهولين الذين غادروا أقرب

---

[1] – أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير (1956–1962)، دار هومة، الجزائر،2003، ص137.

[2] – رضا مالك: المصدرالسابق، ص358.

[3] – حسنة حماميد: المرجع السابق، ص150.

[4]– Alistair horm : Histoir de la guerre d’Algérie, édition dahleb, 2007, p297.

[5]-Benjamin stora: Histoir de l’Algérie contemporaine (1830-1988),casbah éditions, Alger, 2004,p167.

مجموعاتهم مكان من الضباط الكبار الذين كانوا في لجان الخلاص الكولونيل Trinquier والعقيد Ducasse وغيرهم.[1]

وأمام هذه الوضعية وجد رئيس الجمهورية الفرنسية ريني كوتي نفسه في وضع لا يحسد عليه فأمامه اختيارين لا ثالث لهما سواء يختار شخصية يمينية لتطبيق سياسة الأمن العمومي الذي يطالب به المستوطنين أو يختار شخصية ممن يريدون جر فرنسا للتفاوض مع جبهة التحرير وعلى هذا الأساس اختار ريني كوتي في 8/ماي/1958 بيار فليملان رئيس الحكومة.[2]

وفي ليلة (13-14) ماي زكى البرلمان حكومة السيد بفليملان في جو مشحون ولكنها لم تنل إلا دعم 274 نائب في حين أنقسم 329 نائب بين معارض وممتنع عن التصويت وأدان النواب كذلك خطاب الجنرال ماسي وتصرفاته وبدت الأمور وكأنها في طريق الانفراج.[3]

وإذا بدا بتاريخ 13 ماي أن بيار فليملان كان على وشك النجاح فقد كان ذلك في جو لم يكن أحد يعتقد بفاعليته وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفًا في الجزائر لا سيما وان روبير لاكوست كان يعرب علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل لديان بيان فو وأن اتحاد جمعيات المحاربين القدماء كان يصر على احداث حكومة لإنقاذ الوطن بكل الوسائل الممكنة.[4]

---

[1]- Alistaire horm :op.cit.p299.

[2] – حسنة حاميد: المرجع السابق، ص150.

[3] – رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، الجزائر، 2012، ص185.

[4] – شارل ديغول: المصدر السابق، ص24.

وتطورت الأوضاع بشكل خطير في مدينة الجزائر واستولت الكتيبة الأجنبية الأولى للمظليين على مقر الحكومة العامة وكان قائدها العقيد ترانكيه (Trinquier) يريد أن يدفع الأمور باتجاه سيطرة الجيش على السلطة ومنحت الحكومة الجنرال صالان SALAN سلطات واسعة بجمع مقاليد السلطتين المدنية والعسكرية في الجزائر.[1]

وقد اتصل الجنرال "صالان": الذي كان قائد القوات المسلحة في الجزائر بقائد الأركان في فرنسا يوم 13 ماي على الساعة السادسة صباحا واخبره بخطورة الوضع حيث أن مظاهرات الفرنسيين تعدم جميع المدن الكبرى وأن بعض الجزائريين شاركوا فيها، ومن المعروف أن هناك فئة من الجزائريين أرغموا على المشاركة في هذه المظاهرات وخرجوا وهم ينادون بمجيء ديغول وهم تحت السلاح وتحت التهديد وهذا الذي يسمونه التآخي.[2]

وفي 15 ماي: ألقى الجنرال صالان خطاب من شرفة الحكومة العامة ومما جاء فيه يحيا الجنرال ديغول وصفقت الجماهير بحرارة لهذا الأمر ومن جهتها رفضت حكومة فيلملان التفاوض مع أقطاب حركة 13 ماي وامتنعت عن تبني فكرة الادماج بشكل علني مما جعلهم يتجهون إلى خيار الجنرال ديغول بما فيهم المدنيين المعادين له.[3]

وبالنسبة لقادة جبهة وجيش التحرير فإن تشكيل المتطرفين للجنة الخلاص العام في 13 ماي بالجزائر كان بداية لاحتضار الاستعماريين في الجزائر، فقد انتفض الذين يحنون إلى "الجزائر الفرنسية" ضد السلطة المركزية في باريس اعتقادًا منهم على تغيير مجرى التاريخ فأعضاء لجنة الخلاص العام ل13 ماي استلهموا الفكرة عن أجدادهم الذين أنشأو

[1] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص187.

[2] – الجندي خليفة: حوار حول الثورة،ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص530.

[3] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص187.

لجنة للخلاص العام، بموجب اتفاقية 6 أفريل 1789 الموجهة[1] لاستعادة النظام والحفاظ على مكتسبات ثورة 1789، مع فارق هو أن الثورة الفرنسية لتلك السنة قام بها الشعب الفرنسي على الأرض الفرنسية.

وبذلك لا يمكن الاعتبار أن انقلاب 13 ماي هو عبارة عن انقلاب لم يتم التحضير له فكل الأدلة والبراهين تثبت التآمر مع سبق الإصرار والترصد وقد تم عقد العديد من المؤتمرات للتحضير له.[2]

ولقد ازدادت الأزمة حدة يوم 16/ماي/1958 لما صوت أعضاء البرلمان بأغلبية ساحقة على حالة الطوارئ بما فيهم الأعضاء الشيوعيون وقرر الاشتراكيون الانضمام إلى الحكومة غير أن الأزمة ازدادت تفاقما وهكذا أصبح شبح اندلاع حرب أهلية ماثلا أمام الأعين.

وأحيط الجنرال ديغول علما يوم 17/ماي/1958 بأن موفدين من أعوان ماسو سينزلون بجنوب غرب فرنسا حيث يتصلان بالجنرال ميكال في تولوز و ديسكور في ليون من أجل التخطيط لانزال وحدات من المظليين القادمين من الجزائر وبون في باريس في إطار عملية الانبعاث غير أن الجنرال ديغول كان يرفض تغيير النظام عن طريق كسر الجمهورية فكان يريد الحيلولة دون حدوث مجابهات بين الفرقاء وفي 19 من ماي: عقد ديغول مؤتمرا صحفيا جاء فيه "إن ما يحدث حاليا يمكن أن يؤدي إلى ازمة في غاية الخطورة. ولكن يمكن أن يكون أيضًا بداية شكل من انبعاث جديد ولهذا يبدو لي أنني قد أكون مفيدا لفرنسا مرة أخرى لأنني لوحدي ولست مرتبطا بأي حزب."[3]

---

[1] –فتحي بلخوجة: مذكرات مقاوم (من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص125.

[2]– Yves Courriere : La guerre d'Algérie, l'heure des colonels, édition casbah, Alger, 2005, p220.

[3] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص189–190.

وفي 22 ماي زار دولاك مع عدد من الضباط الجنرال ديغول حاملين له رسالة يقول فيها "إذا لم يستلم ديغول الحكم في فترة قصيرة فإن القيادة لا تستطيع منع تدفق الجيش نحو الوطن الأم."

وبالفعل فإن قوة عسكرية قد تحركت من الجزائر باتجاه كورسيكا وسيطرة عليها في 24 ماي 1958 كما هددت الحكومة بالاستيلاء على فرنسا ذاتها.[1]

ولهذا بادر ديغول إلى طلب مقابلة رئيس الحكومة بيير فليملان حيث طلب منه الامتناع عن البقاء في مركز لا يمارس فيه سلطاته وأخبره أنه مستعد بعد ذلك لتحمل مسؤوليته.[2]

2-2- النتائج وردود الفعل:

كشف انقلاب 13 ماي/1958 بشكل واضح القصور الذي أصاب السلطة الفرنسية والعزلة الدّاخلية التي كانت تعيش فيها، بحيث أنها لم تجد من يدافع عنها، حتى ضمن الوزراء والقادة العسكريين في باريس الذين كانوا يخططون ويعملون صراحة من أجل الإطاحة بها.[3]

وكنتيجة لهذا قام جنرالات فرنسا بالجزائر بالإطاحة بالجمهورية الرابعة وعينوا الجنرال شارل ديغول على رأس الجمهورية الخامسة.[4]

حيث اصدرشارل ديغول في ليلة 28/27/ ماي بياناً قال فيه "لقد سرعة في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية...كل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه" على إثر ذلك أجل الهجوم على باريس الذي كان منتظرًا ليوم 28 ماي وهو اليوم الذي قدم

[1] – عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص192.

[2] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص245.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص90.

[4] – الطاهر زبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص267.

فيه فليملان استقالته لرئيس الجمهورية، ودعاه ديغول للمجيء إلى باريس من أجل النظر فيما تعين القيام به فورًا، ذهب ديغول إلى الإليزيه ورتب عملية الانتقال في إطار الإجراءات الشكلية المعتادة.[1]

وفي يوم الأحد 1/جوان/1958 دخل الجنرال ديغول مقر الجمعية الوطنية لأول مرة منذ شهر ديسمبر 1946 حينما اضطر إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة.[2]

وفيما يلي مقتطفات من خطاب ديغول في 1/جوان 1958 أمام المجلس الوطني:

"إنَّ الدولة في حالة تدهور مستمر، وأن الوحدة الفرنسية مهددة والجزائر غارقة في عاصفة من المحن والعواصف وفي الوطن الأم ظهرت حركات في الاتجاه المعاكس لمسار الأحداث....هذه هي الظروف التي دفعتني إلى ترشيح نفسي للمرة الثانية عسى أن أتمكن من قيادة الوطن والدولة والجمهورية إلى برّ الأمان...وبما أنني معين من طرف رئيس الدولة فإنني ألتمس من المجلس الوطني أن يمنحني صلاحيات القيام بهذا الواجب الثقيل.[3]وعند وصول ديغول إلى الحكم ترقبه كل واحد بفارغ الصبر ماذا سيفعل؟ وفي أي اتجاه سيسير وبكل هدوء عمد الجنرال ديغول إلى حل هذه الأزمة المعقدة على مراحل حتى يتسنى له أن يركز مجهوداته على قضية واحدة في كل فترة.[4]

ويتخلص من العراقيل التي تحول دون تسوية كل مشكل في الاطار المحدد له وهكذا انطلق في المرحلة الأولى بإصلاح الوضع الدَّاخلي حيث قرر تجنيد الرأي العام الفرنسي خلف سياسته وإعطاء اجازة للنواب بالجمعية الفرنسية ثم عهد في المرحلة الثانية إلى إجراء استفتاءات شعبية ونيل موافقة الشعب بطريقة مباشرة بدلا من الاعتماد على النواب

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص89.

[2] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص196.

[3] – عمزون محرز: مذكرات من وراء القبور، ج1، تر: مسعود مسعود، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2008، ص472.

[4] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص121.

لإعطاء موافقتهم على سياسته الجديدة وبعد ذلك انتقل إلى المرحلة الثالثة حيث واجه الجيش بالحقيقة وفي أنّ الشعب هو صاحب الكلمة الأخيرة وليس الضباط وعلى القادة العسكريين احترام رغبة شعبهم وبهذه الطريقة استطاع ديغول أن يقهر منافسيه ويفسح لنفسه مجال العمل بحرية تامة مادام الشعب الفرنسي يؤيد مشاريعه السياسية.[1]

كما عمل ديغول بدرجة كبيرة على رفع معنويات الكولون وجيش الاحتلال بالجزائر فقد طلب هذا الأخير من القوات الفرنسية أن تقدم له حاجاتها لتحقيق النصر وعمل فعلا على تلبيتها مقابل شرط واحد أن تحدد له أجلا للنصر الموعود فكان جواب جنرالات جيش الاحتلال 18 شهر[2].

وكرد فعل على هذه الحركة نظمت جبهة التحرير الوطني اجتماعات ومهرجانات شعبية في جميع جهات الوطن للتوعية وإبراز مخاطر هذه الحركة ولفت أنظار بعض الجزائريين ممن يمكن أن ينضموا لها عن حسن نية أو بنية مبيتة وان من شارك فيها يعتبر مناوئا للثورة، ومصيره معلوم مسبقا كما قامت البعثة الخارجية بدور هام في هذه الحركة وأهدافها خاصة وأنّ التآخي المزعوم الذي رفعته شعارًا براقًا يتم بواسطة البندقية والتنكيل والتعذيب.

كما قامت بمضاعفة الهجومات من طرف جيش التحرير على مراكز العدو ومنشآته الحيوية وتجمعاته.[3]

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص122.

[2] – بلقاسم بن محمد برحايل: الشهيد حسين برحايل نبذة عن حياته وآثار كفاحه وتضحياته، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص538.

[3] – محمد بلعباس: المرجع السابق، ص163.

وفي كل مكان من العالم تهتم الصحف بالأحداث الخطيرة التي تجري في الجزائر وفرنسا ولكن وكالات الأنباء لا تنقل إلينا عادة إلا ما ينشر في بريطانيا وأمريكا وفرنسا وبعض الأخطار الاوروبية الأخرى ومن نماذج ما نقلته الصحافة البريطانية.[1]

نجد:

- إن الحجر الأساسي للكيان الفرنسي هو الديمقراطية وقد أصابه خلل، فهناك نصف مليون من الجنود أرسلوا للجزائر للقيام بحرب التهدئة التي تنفق عليها فرنسا مليارين في اليوم الواحد، وإذا بهم يثورون على حكومة يتهمونها بالتخلي عن الجزائر بعد أن أخفقوا هم في تحقيق النصر الذي جاءوا من أجله غلى الجزائر وان هذا التمرد يشكل خطرا مباشرا على باريس وشمال افريقيا والحلف الأطلسي ويمكن أيضا أن يكون خطرا على السلام العالمي كما صرحت بذلك الحكومة التونسية منذ أشهر قليلة.[2]

- واخيرا يشكل انقلاب 13 ماي واحدا من أبرز الأمثلة على سوء التفاهم السياسية الكبير والمفارقات التي نجدها في التاريخ، فالقوى السياسية الفرنسية التفت من حول رجل اعتبرته الوحيد القادر على حل الأزمة وتشكيل ما يسمى بالجمهورية الفرنسية الخامسة.[3]

[1] – عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص164.

[2] – نفسه، ص164.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق،ص102.

الفصل الثالث:

القرار السياسي والعسكري الفرنسي

وتطور الثورة الجزائرية

1-القرار السياسي والعسكري الفرنسي إبان حكومة الجمهورية الخامسة..... 46

1.1-القرار السياسي الفرنسي: 46

2.1-القرار العسكري الفرنسي: 51

2-التطور السياسي والعسكري للثورة:..... 57

1.2-على الصعيد الداخلي: 57

2.2-على الصعيد الخارجي: 61

3-مظاهر ضعف القرار السياسي والعسكري الفرنسي: 65

1.3- أسبوع الحواجز:..... 65

2.3- انقلال الجنرالات.....68

3.3- منظمة الجيش السري.....69

1- القرار السياسي والعسكري الفرنسي إبان حكومة الجمهورية الخامسة.

1.1- القرار السياسي الفرنسي:

يكشف تحليل القرار السياسي للرؤية الديغولية من 1958 إلى 1962 من عملية سارت في خط متعرج، تخللته ترددات ومراوحة في المكان، بل وتراجعات في بعض الأحيان لكنه في الحصيلة النهائية كان متجها دائما نحو فكرة الاستقلال، بعبارة أخرى لم يتم اتخاذ القرار السياسي بخطوة واحدة وإنما كان ذلك وفق مراحل متدرجة استغرقت فترات زمنية وسادتها تصورات معينة[1].

ففي المرحلة الأولى من سياسة ديغول في محاولة القضاء على الثورة بكل الوسائل كان موقفه السياسي هو الجزائر الاندماجية، ثم تطور إلى الجزائر الجزائرية أو الخاصة، ثم إلى تقرير المصير على طريقته الخاصة ثم الاعتراف بالجبهة فيما بعد[2].

- **الرؤية الديغولية للقرار السياسي الفرنسي في الجزائر:**

عندما عاد الجنرال "ديغول" في الفاتح من جوان 1958 وجد نفسه وجها لوجه أمام القضية الجزائرية كان يومئذ مقتنعا تماما بأن الجزائر الفرنسية امست خرافة مفلسة اعباؤها أضعاف فوائدها، لكن كيف السبيل إلى اقناع الشعب الفرنسي بذلك قبل اقناع الجيش الذي يواجه في الميدان جبهة وجيش التحرير فضلا عن مليون من المستوطنين الذين يطالبون بالاحتفاظ بالجزائر بأي ثمن.

كان عليه أن يواجه الموقف الدقيق بتكتيك محدد تاكتيك خطوة خطوة والتدرج نحو الهدف (تقرير المصير)[3].

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص107.

[2] – الجندي خليفة: المرجع السابق، ج3، ص16.

[3] – محمد عباس:ديغول والجزائر نداء الحق ،ج4،دار هومة ،الجزائر ،2013،ص267

وهذا ما سار عليه ديغول عندما قدم إلى الجزائر يوم 14 جوان 1958 وألقى خطابا تناول فيه القضية الجزائرية لكن دون إشارة إلى سياسة الادماج فبينما تحاشى الخوض في أي كلام حول "الجزائر الفرنسية" راح يعلق في ذلك الخطاب عن انتهاجه لسياسة جديدة تتمثل في العمل على انشاء نظام موحد يساوي فيه المسلمون الجزائريون بالمستوطنين الأوروبيين.[1]

وطبق ذلك القرار في الاستشارات الانتخابية التي جرتن فيما بعد (استفتاء 28 سبتمبر وتشريعات 30 نوفمبر)[2].

وبدا حريصا في نفس الوقت على فتح قناة اتصال سرية مع قيادة الثورة بالخارج، فقد قام في 12 يونيو باستدعاء الرئيس السسابق للمجلس الجزائري عبد الرحمن فارس رغم معرفته بعلاقاته مع جبهة التحرير- بواسطة فرحات عباس- ليعرض عليه منصب وزير دولة بنية استشارته في الشأن الجزائري[3].

وكان رد عبد الرحمن فارس في هذا الشأن "لم أكن أتوقع مثل هذا العرض،... وبعد تفكير استغرق بضع دقائق قلت له هذا شرف عظيم لي ولكن اسمح لي قبل الرد على هذا العرض أن أسألك عن الحل السياسي الذي رسمته لبلادي، حدق في عيني ملي ثم أضاف قائلا: لن يكون هذا الحل يسيرًا ولن يتحقق بسرعة بل هناك عراقيل ينبغي اجتيازها:

[1] - عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة(1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص365.

[2] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص110.

[3] - محمد عباس: المرجع السابق، ص229.

الجيش والرأي العام والحكومة والبرلمان والشعب الفرنسي والصحافة دون أن ننسى أوروبيو الجزائر."[1]

- **من سلم الشجعان إلى تقرير المصير:**

في النصف الأول من أكتوبر و5 اكتوبر خطت الحكومة المؤقتة الفرنسية خطوة نحو الانفتاح بعد اللقاء الذي تم بين فرحات عباس وعبد الرحمن فارس الذي أعلن ان ديغول راغب في لقاءات جادة بين الطرفين صرح فرحات عباس في 11 أكتوبر بصحيفة المجاهد أن الحكومة مستعدة للقاء بين مندوبيها وممثلي فرنسا للتباحث حول شروط وقف القتال.[2]

لكن الحكومة الفرنسية كان ردها بإعلان ديغول في 1958/10/23 والذي يمثل أول مبادرة سياسية في الجزائر تعد عودته إلى السلطة والمتمثلة في سلم الشجعان والذي تتضمن مطالبة الثوار بالاستسلام وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يتم على الأرض الجزائرية والثاني يتم في العاصمة باريس وهدفه تحويل الاستسلام الأولي إلى استسلام رسمي ثم يلجأ ديغول فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات ثم المفاوضات[3].

ولكن ديغول كان ينظر فقط إلى الأمور من زاوية ذاتية ولا ينظر إليها من ناحية الموضوعية التي تطرح عليه النظر في سبب الثورة على فرنسا وكانه اعتبر أن الثوار مثل العمال الذين يضربون عن العمل من اجل تحقيق مطالبهم المتمثلة في ارتفاع الأجور وتخفيض ساعات العمل وفي حالة تسوية مشاكلهم يعودون إلى العمل كذلك الثوار إنَّ

---

[1] – عبد الرحمن فارس: الحقيقة الحرة مذكرات سياسية 1945–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص105.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص144.

[3] – جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830–1962) تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص46.

الإدارة الفرنسية السابقة أغضبتهم ورفضت تلبية مطالبهم والآن جاء الرجل القوي القادر على تسوية مشاكلهم الاجتماعية وتلبية رغباتهم.[1]

لكن هذا الاقتراح الذي يقسم جبهة التحرير إلى داخل وخارج ويطلب من جنود جيش التحرير استسلاما حقيقيا، قد رفض بعنف من قبل الحكومة المؤقتة التي ترى فيه نسخة جديدة من شعار الثلاث: إيقاف إطلاق النار والانتخابات والمفاوضات.[2]

- تقرير المصير:

- أخذ ديغول في شهر أوت 1959 عطلة طويلة نسبيا ببلدته كولومبي احتلت فيه القضية الجزائرية حسب المقربين منه الحيز الأكبر من تأملاته ففشل الأساليب المعتمدة منذ عودته وتزايد التكاليف الاقتصادية والأعباء المالية التي فرضتها الحرب على فرنسا.

كل تلك العوامل أقنعته بضرورة اعتماد استراتيجية جديدة لإنهاء الحرب بطريقة تكون في صالح فرنسا، كان ديغول في ذلك الوقت يرى أن الاستعمار قد ولى عهده ومن غير الممكن استمراره في الجزائر[3]. وهذا ما جعل ديغول في 16 سبتمبر 1959 يعلن عن مبدأ تقرير المصير واقترح 3 حلول يختار الجزائرية أحدها بحرية:

- القطيعة
- الفرنسية الكاملة كما هي مضمنة في المساواة في الحقوق
- أن يحكم الجزائريون جزائريون معتمدين على معونة وباتحاد وثيق معها[4].

---

[1] - ادريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص275.

[2] - سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر عبد الحافظ حمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص108.

[3] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص132.

[4] - مويس فايس: نحو السلم في الجزائر (مفاوضات ايفيان)، تر: صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص81.

لكن الشرط الذي يريد توفره هو أن يضع المقاتلون الجزائريون السلاح قبل أي تفاوض بالإضافة إلى رفضه مناقشة الضمانات المرتبطة بقضية تقرير المصير مما أدَّى إلى إطالة عمر الحرب وزيادة المجازر والتعذيب[1]. ذلك أنَّ ديغول رفض الاستقلال والفرنسية واختار المشاركة بحيث تكون حكومة الجزائر من الجزائريين واتحاد وثيق معها (أي فرنسا، طبعا يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية) أي الحكم الذَّاتي الذي يعني السيادة المحدودة بما ان هذه لا يكتفي بها ديغول فعمد إلى تجزئة الأمة لإضعافها.

يتصور ديغول مناطق ذات حكم ذاتي على اساس مجموعات عرقية مبنية على نظام فدرالي.

كما يقول ديغول "نجد هذه المجموعات المختلفة: الفرنسية، العربية والقبائلية والمزابية...الخ، التي تتعايش في هذا البلد، ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطار للتعاون فيما بينها".[2]

ومن هنا نستنتج أن مشروع تقرير المصير قد فرض نفسه منذ سنتين كمفهوم عملي لتحريك مسار المفاوضات ساعد على تقارب وجهات النظر المختلفة لكن كل المراقبين العرفين بالشؤون الجزائرية أوروبيين كانوا أو جزائريين يجمعون على أن تطبيقها سيكون عسيرًا.[3]

[1] – هنري علاق: مذكرات جزائري، تر: جناح مسعود، دار القضبة، الجزائر، 2007، ص286.

[2] – بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس، ص17.

[3] – روبيرا بارا: صحفي في صميم حرب الجزائر، تر: موسى أشرشور، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2013، ص102.

2.1- القرار العسكري الفرنسي:

مثلت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة يوم 1 جوان 1958 بالنسبة للثورة الجزائرية مرحلة خطيرة على الصعيد العسكري حيث وضع الجنرال ديغول خطة عسكرية محكمة حشد لها معظم الإمكانيات المادية والعسكرية، واختار لتنفيذها أحسن قادة الجيش الفرنسي وأكثرهم ولاء لشخصه، وذلك بالاعتماد على الحلف الأطلسي لضمان نجاح هذه الاستراتيجية العسكرية[1].

- **مساندة الحلف الأطلسي وزيادة عدد وعتاد الجيش:**

منذ بداية فرنسا لاستعمارها للجزائر ولم تتوقف البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي عن تقديم المساعدات العسكرية والمالية والسياسية، حيث أن فرنسا اعتبرت أن الحرب الجزائر هي حرب الحلف الأطلسي، وبالتالي يجب على كل دول الغرب أن تساندها، حيث جاء على لسان الجنرال آلار: "إن حرب الجزائر هي أهم معركة تجري الأن لفائدة الغرب."[2]

وتمثلت هذه المساعدات في: العتاد العسكري والتجهيزات الصحية، الأسلحة الخفيفة والذخيرة الحربية وأجهزة المخابرات وفيما يخص هذه المساعدات فقد جاء في مذكرة للحكومة المؤقتة حول مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا فيما يخص الأسلحة الأمريكية: "قد بلغ ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أمريكا ما بين 1957 و1958 حوالي 500مليون دولار، كما رخصت لهم في جوان 59 بشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل، وشراء عدد غير محدود من الطائرات الحربية نوع T28، وفي جانفي 1960 سلمت أمريكا لفرنسا 60 طائرة T28 .كما وضعت أمريكا ناقلات الطائرات تحت تصرف فرنسا لتستعملها في الحرب، ولم تقتصر المساعدات على الجانب العسكري فقط،

[1] – رمضان بروغدة: المرجع السابق، ص216.

[2] – أزغدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص204.

بل تعددت للجانب الدبلوماسي، ففي كل دورة للأمم المتحدة كان المعسكر يساند موقف فرنسا في الحرب.[1]

كان هذا في مجال العتاد، وأما فيما يخص تعداد الجيش، فبعد تولي ديغول للحكم بلغ عدد الجيش 540 ألف جندي نظامي، تضاف إليه وحدات المساعدة المعرفة: الوحدات الإقليمية وقوات الشرطة والأمن المختلفة، كما يمثل الاحتياطي العام نخبة القوات البرية منها وحدات من الهند الصينية وتضم القوات البرية أيضا عددا هاما من المجندين الفرنسيين في إطار الخدمة الإجبارية التي تستغرق قانونيا 18 شهرا ولكن بسبب الحرب أصبحت 26 شهرًا.

ومن هنا كان الجيش الفرنسي، أكبر جيش استعماري عرفه التاريخ وهذا حسب رأي صحيفة المجاهد[2].

- **مخطط شال:**

أمام تزايد العمل الثوري قام الجنرال ديغول بتعيين الجنرال شال كقائد أعلى للجيش الفرنسي، حيث كلفه بوضع استراتيجية حربية جديدة، فوضع الجنرال شال برنامج عرف باسم: "مخطط شال" وهنا طلب الجنرال شال من ديغول لكي يستطيع العمل بالجزائر: - زيادة قوات الحركة التي كانت على حد قوله آنذاك 26000رجل فطلب رفعها إلى 60000رجل،- الاحتفاظ بالقوات العاملة في الجزائر من دون نقصان حيث ابدى ديغول تحفظه حول الأول لكنه وافق على الثاني.[3]

---

[1] - أزغدي محمد لحسن: المرجع نفسه، ص ص، 205،206.

[2] -محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962) ، دار القصبة الجزائر، 2007، ص ص 659.660.661.

[3] - صالح بلحاج: مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر،العدد 12، منشورات المركزالوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر،2005، ص186

وكان برنامج مخططه يحوي:-يجب مواصلة العمل على سد الحدود ومطاردة عصابات الأفلان بوحدات خفيفة سميت كوماندوسات المطاردة – استخدام الاحتياطي العام يعني القوة الضاربة المكونة من المظليين وقوات اللفيف الأجنبي[1].

وأيضا أمام فشل خط موريس في إحكام السيطرة على الثورة وتطويقها داخليا اقترح الجنرال شال في سنة 1959 إلى إقامة خط شال الذي يمتد بالتوازي على بعد 70 كلم مع خط موريس في الجهتين الشرقية والغربية من البلاد، وبقوة كهربائية تفوت 30 ألف فولط، حيث كان أخطر من خط موريس وأشد فتكا

كما احتوى برنامجه على خمس عمليات كبرى واحدة لكل ولاية ولكل عملية شهرين بالتقريب والتنفيذ من الأسهل إلى الأصعب نظرا للتفاوت بين الولايات وكانت القوات المشاركة في هذه العمليات من 30 ألف إلى 40 ألف جندي وعدد كبير من الأسلحة[2].

وتمثلت هذه العمليات في:

- عملية التاج: بالولاية الخامسة من الفاتح فيفري إلى 30 مارس 1959.
- عملية التاج: بالولاية الرابعة من 18 أفريل إلى 20 جوان 1959.
- عملية المنظار: بالولاية الثالثة من 21 جويلية إلى 06 سبتمبر 1959.
- عملية الأحجار الكريمة: بالولاية الثانية من سبتمبر إلى نوفمبر 1959.
- عملية الشرارة: بالولاية الأولى من نهاية 1959 إلى بداية 1960.[3]

لكن على الرغم من العتاد والعدة الضخمة للجيش الفرنسي إلا أنها لم تتمكن من اكتشاف مواقع جيش التحرير حيث كان الجيش يشاغل الفرنسيين بفرق صغيرة تخرب

[1] – مصطفى بيطان :الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة،العدد 6،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،2002،ص52.

[2] – نفسه، ص53.

[3] – مصطفى تونسي: من تاريخ الولاية الرابعة لسيرة أحد الناجين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص189.

مواصلاتها وتهاجم معسكراتها فلم تجد القوات الفرنسية من وسيلة أخرى سوى اضرام النيران في القرى و المداشر واعتقال الآلاف إلى السجون والمعتقلات ولما أراد ديغول أن يرى ما حققه الجنرال شال من نجاحات فوجد الخسارة أكثر من النجاح.[1]

- **المناطق:**

أ-المحتشدات:

أخذ ديغول يصعد مناوراته ومخططاته العسكرية وأخذ الجيش الفرنسي يعمد إلى تطبيق سياسة عزل الشعب عن الثورة[2]، وذلك عن طريق تهجير سكان الريف وتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العسكرية ومحاطة بأسلاك شائكة ومراكز للمراقبة والحراسة الشديدة[3]، وفي بعض الأحيان كانت المحتشدات تنشأ بطريقة عشوائية حيث يعين للسكان المنطقة بالقرب من مركز عسكري، وهم يقومون ببناء ملاجئ لأنفسهم.[4]

حيث لجأت السلطات العسكرية لهذه الاستراتيجية لأغراض شتى أهمها فصل الشعب عن الثورة وذلك ب:

- عزله وجعله مراقب أشد المراقبة لتحرسه السلطات العسكرية افضل من ان يبقى الشعب في منزله- ترهيب الشعب ليخضع للسلطات -تعرضه للجوع أكثر لتفكيك الرابطة الاجتماعية ليتعرض للضعف[5].

فبلغ عدد المحتشدات حسب أليستار هورن في سنة 1961 حوالي 2179 محتشد يضم حوالي 1786000 شخص، وكانت الحياة داخل هذه المحتشدات تشبه الجحيم منها: -سوء

---

[1] - جمال الدين الآلوسي: الجزائر بلد المليون شهيد، مطبعة الجمهورية، دم، 1970، ص ص36-39.

[2] - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص189.

[3] - أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص202.

[4] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص244.

[5] - لخضر شريط وآخرون: المصدر السابق، ص203.

التغذية-هشاشة العظام المدرسي- سوء الخدمات الطبية- تزايد عدد البطالة- الجوع وانتشار الأمراض.[1]

وزيادة على هذه الأوضاع السيئة كان المحتشدون يتعرضون لضغوطات المصالح الإدارية التي كانت تمارس جل الطرق لمنع السكان من تعاطفهم مع الثوار كما لم تتوان المخابرات العسكرية ايضا لاستخدام طرقها في غسيل المخ لقلب ولائهم من الثوار للجيش الفرنسي وكما لأنه لم يكن لهذه الأساليب الوحشية الأثر على الجزائريين فقط وإنما على مرتكبيه ايضا ومن أمثلة ذلك أن:

- مفتش الشرطة طلب من طبيب نفسي أن يقوم بتنويم ضميره حتى لا يأنبه وهو يعذب الجزائريين.[2]

وعلى الرغم من هذه الوسائل والحراسة إلا أن الجبهة قد وجدت مواليين لها داخل هذه المحتشدات فتم إنشاء خلايا سرية داخلها وكان عملها يتمثل في توعية السكان وربطهم المباشر بها[3].

ب- **المناطق المحرمة:**

بعد تهجير السكان تعلن تلك المناطق أنها محرمة لخنق الثورة وخاصة المناطق التي تعتبر قلاعا ومراكز حصينة[4].فمصطلح المناطق المحرمة معناه الحقيقي تلك المناطق التي كانت تحت سيطرة الجيش ولم يعد لفرنسا فيها أي وجود إداري، ولا يدخلها الجيش الفرنسي إلا بقوات كبيرة ضمن العمليات التمشيطية، حيث قال أحد الضباط الفرنسيين: "إنها محرمة علينا وليس على جيش التحرير." فكانت هذه المناطق تصبح محرمة إثر

[1] - محمد تقية: حرب التحرير في الولاية الرابعة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص123.

[2] - محمد عباس: المرجع السابق، ص658.

[3] - لخضر شريط وآخرون: المصدرالسابق، ص205.

[4] - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص191.

اشتباك قوي مع جيش التحرير فيطرد سكانها، ويقوم الطيران الفرنسي بقنبلت هذه المناطق وايضا حرق القرى وأتلاف المزروعات وتلغيم البعض منها حتى لا يستطيع الجيش أن يتخذها مخابيء له.

ومع ازدياد الحرب ازدادت رقعة المناطق المحرمة ففي سنة 1959، أصبحت تغطي المناطق الجبلية الوعرة والغابات الكثيفة منها الشمال وأيضا الصحراء الكبرى والحدود الشرقية والغربية.

وأما سكانها فقد تفرقوا الى اتجاهات مختلفة إما إلا المحتشدات وإما إلى الاستقرار لدى ذويهم في المدن، والبعض منهم قام ببناء بيوت قصديرية حول المدن.[1]

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص246.

2- التطور السياسي والعسكري للثورة:

1.2- على الصعيد الداخلي:

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1957-1960 تطورًا وتغييرًا على مستوى هياكل جبهة التحرير الوطني، هذه التغيرات راعت في مجملها الظروف المحيطة بالثورة الداخلية منها والخارجية، فقد برزت هياكل جديدة الهدف منها تنظيم وتدعيم خط الثورة بصفة اشمل وأدق ومن أبرزها الحكومة المؤقتة الجزائرية.[1]

حيث برزت أول فكرة نحو تجسيد الحكومة المؤقتة في المذكرة التي قدمتها جبهة التحرير الوطني لمؤتمر بريوني بيوغسلافيا وكان من ضمن مطالب المذكرة التي قدمتها الجبهة إنشاء حكومة جزائرية للتفاوض في شروط السلام بين فرنسا والجزائر.[2]

وحسب المناضل رضا مالك فإن فكرة الإعلان عنها كانت موجودة قبل مجيء ديغول بكثير غير أن الظروف المحلية والدولية وخاصة بعد الاستشارات التي أجريت في بعض العواصم العربية لم تكن تدعو إلى التفاؤل، إلاّ أن هناك من يرى أن الفكرة لم تطرح بجدية إلا عام 1957 حيث فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 20إلى 28 أوت 1957 لجنة التنسيقCCE بتشكيل حكومة مؤقتة[3]. وبعد مشاورات طويلة مع جميع الأطراف في الداخل وفي الخارج تم الإعلان الرسمي عن ميلاد الحكومة المؤقتة 19/سبتمبر/1958 التي كان لها العديد من التصريحات والمواقف إزاء المناورات الفرنسية المطبقة في الجزائر، حيث اعتبرت هذه الأخيرة المبادرات الديغولية من قبيل زعزعة صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني فبعد

---

[1] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)،دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر2007، ص85

[2] – نبيل أحمد بلاسى: المرجع السابق، ص195.

[3] –وزارة المجاهدين: الذكرى 50 لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،منشورات اناب،دم،دس،ص11

مناقشة أعضاء الحكومة لمشروع سلم الشجعان أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا أعلنت فيه رفضها الصريح له الذي اعتبرته غير مناسب لحل القضية الجزائرية وجددت عرضها بالتفاوض معها باعتبارها ممثلا للشعب الجزائري، في إطار مفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد فالجنرال يريد أن يجزئ قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين وينظر للثورة كما لو كانت منقسمة إلى قسمين متنازعين ويعمل من جهته على إذكاء هذا الانقسام وتكريسه وذلك من خلال تنزيهه ببطولة العسكريين وشجاعتهم.[1]

وفيما يتعلق بالخطاب الذي ألقاه شارل ديغول يوم 1959/9/16 حول حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والذي تضمن 3 محاور تتمثل في:

أ-الادماج

ب-الاتحاد الفدرالي

ج-الانفصال عن فرنسا

أدّت هذه المبادرة الديغولية إلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة التي عقدت 7 اجتماعات، 3 منها كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة والعقداء وذلك بقصد دراسة كل جوانب مقترح ديغول ثم صياغة الرد المناسب على المشروع الجديد للجنرال ديغول إضافة إلى الاجتماعات المتواصلة التي عقدتها الحكومة من أجل صياغة الرد المناسب، قامت ج م ج ج بعدة استشارات داخلية وخارجية.[2]

[1] – لخضر شريط: المصدر السابق، ص ص 51-52.

[2] – عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-جانفي1960)، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص106.

هذا وقد صرح رئيس الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس[1] "نحن لم نطرح أية شروط لافتتاح التفاوض مع فرنسا ونحن لم نطلب أيضا الاعتراف بالاستقلال، الحرب الجزائرية مأساة مروعة، أنا أعلم أن الجنرال ديغول هو رجل وطني كبير وهو رجل بإرادة جيدة فنحن لسنا أعداء فرنسا لكن العكس نتمنى التعاون على أساس علاقة جديدة بمجرد حصولنا على الاستقلال."[2]

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن جبهة التحرير الوطني قد اعتبرت فكرة تقرير المصير التي أعلن عنها الجنرال ديغول في خطابه هي ثمرة كفاح طويل ومرير دمها جاء في بيانها الذي أصدرته في 1958/9/28 "إنَّ الذاتية القومية التي تكونها الجزائر والوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية ولهذا فإنه من الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ حساب لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها."[3] إلى مجموعات عنصرية ودينية، إن الحكومة المؤقتة تذكر –زيادة على هذا– بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه، وهو وحدة التراب الوطني وتعبر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم."

---

[1] – ولد في 24اكتوبر 1899في بني عافر حاليا بلدية الطاهير من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين بشمال افريقيا تخرج من كلية الطب في1935 انخرط في صفوف الجيش الفرنسي عند قيام الحرب العالمية الثانية من مؤسسي حركةاحباب البيان والحرية اسس حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تراس الحكومة المؤقتة وكان رئيس لاول مجلس تاسيسي للجزائر المستقلة وضع تحت الاقامة الجبرية فترة الرئيس بن بلة وبومدين(انظر علي تابليت :فرحات عباس رجل جمهورية ،ط2،منشورات ثالة، الجزائر،2009 ،ص 68)

[2]– -Mohamed Harbi,Gilbert Meymier :le FLN documents et histoire (1954-1962), casbah éditions, Alger,2003p13.

[3] – عقيلة ضيف الله: ،الملرجع السابق، ص391.

-التطور العسكري للثورة الجزائرية:

أمدَّ الجنرال بارلانج، التطور العسكري الذي عرفته الثورة في تقرير عسكري جعل له العنوان الرئيسي خطورة الوضع سياسيا وعسكريا لأوراس النمامشة وقد ضمنه تحليلا عاما للموضعية حيث ذكر أن الوضع لهذه الجبهة طبعته الخصائص التالية:

1- التعزيز والتنظيم الجيد "للعصابات المسلحة".

2- تركيز التهديد، بشكل أساسي على المراكز الحضرية.

3- تكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار في المجالين السياسي والسيكولوجي.

4- ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة حيث ارتفع العدد بشكل محسوس خلال هذه الفترة.

ولقد استفادت الثورة كثيرا من هؤلاء الذين التحقوا بها.[1] كما قامت قيادة جيش التحرير بهجوم واسع على الحدود الشرقية والغربية، عندما انطلق ليدمر السدود المكهربة: وبدءا من شهر فيفري 1959 ولاسيما خلال شهر جويلية من العام نفسه على الحدود الشرقية التي قضى فيها على المركز العسكري الهام عين زانا وفي نوفمبر 1960 انطلق هجوم آخر من الحدود الشرقية ضد السد المكهرب.[2]

وهكذا استطاع جيش التحرير التكيف مع الحملات التمشيطية التي قادها الجنرال شال وبدعم من قوات الحلف الأطلسي فكثفوا هجوماتهم على المواقع الاستراتيجية وردت الثورة بضرب الأنابيب البترولية وتدمير شاحنات النقل البري والتفجير اليومي لخطوط السكك الحديدية كالخط الرابط بين توقرت وسكيكدة في الولاية السادسة.[3]

---

[1] – لخضر شريط:المصدر السابق، ص250.

[2] – سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص112.

[3] – الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (54-62)، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2002، ص ص 134-135.

هذا إضافة إلى تضاعف العمليات الفدائية حيث كثف المجاهدون عملياتهم خاصة بداخل المدن لأن ذلك كان يهز كثيرًا الكيان الاستعماري كما تم تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة من أجل تسهيل عملية الاختفاء والتنقل والكر والفر وهذا رداً على خطة "شال "الجهنمية.

وهذا وقد أعطيت التعليمات لقيادة الأركان للضباط الجزائريين بتكوين وحدات طلائعية وتدريبها من أجل اجتياز خط موريس وشال كما جاء القرار المتعلق بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب تمتد احداهما على الحدود المالية الجزائرية والثانية على الحدود الليبية الجزائرية.[1]

وقد امتد نفوذها من شمال مالي والنيجر إلى الحدود الموريطانية وشمل تنظيمها مناطق أدرار وتيممون وعين صالح وتمنراست وبشار وتندوف[2].

2.2- على الصعيد الخارجي:

-تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة:

عملت دبلوماسية جبهة التحرير على استغلال ظروف الحرب الباردة للبحث عن الدعم والمساندة الدولية بين دول المعسكرين المتصارعين مع الحفاظ على موقفها الحيادي وعدم الانزلاق وراء الأفكار والتوجيهات الإيديولوجية.

خاصة دول المعسكر الاشتراكي[3] الذي وجد في مساندته للثورة الجزائرية، فرصة للتأكيد على مبادئه بشأن مناهض الاستعمار الغربي فعملت الثورة على استغلال ثقله

[1] – صالح فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012، ص430.

[2] – عبد الله مقلاتي، مريم محفوظ: الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص33.

[3] – هي مجموعة الدول التي تجمع بينها وحدة الفكر الشيوعي وتحكمها الأحزاب الشيوعية ويرتبط بعضها ببعض باتفاقيات دفاع مشترك سواء كانت ثنائية أو جماعية وكان هذا التعبير يطلق أساسا على الاتحاد السوفياتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية المرتبطة بحلف وارسو، (انظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ج6، ص245).

السياسي والعسكري التوسع دائرة المساندة الدولية للقضية الجزائرية خاصة على مستوى الأمم المتحدة.[1]

أمّا عن أهداف الحكومة المؤقتة الدبلوماسية والخارجية فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1- البحث عن مساعدات مالية من مصادر شرقية أو غربية.

2- اعطاء اهتمام خاص للعمل على ضمان الدعم المستمر من الدول الافريقية والملتقيات.

3- العمل على اضعاف التعاون بين الدول الغربية خاصة التعاون الاقتصادي الذي يتم على حساب مصلحة الجزائر أو المصلحة الافريقية.

ومن أبرز نجاح الدبلوماسيين الجزائريين في الوصول إلى أهدافها المسطرة نمو الاعتقاد السائد لدى السياسيين الأمريكيين بأن الحرب تركت أثارًا سلبية على منظمة الناتو حيث أكد التقرير الصادر عن مجلس الأمن القومي.

أن التمرد الجزائري يمثل عامل انقسام لتماسك العالم غير الشيوعي[2].

لهذا السبب قرر الأمريكيون التغاضي عن سياسة الفداء للاستعمار ومساندة السياسة الفرنسية في الجزائر رغم أنهم احيانا يمتنعون عن التصويت على قرارات الأمم المتحدة[3].

- قد روى روبرت س.كوتي من صحيفة النيويورك تايمز بتاريخ 20 أفريل 58 من باريس أن الشعور المضاد لأمريكا في مجلس النواب الفرنسي وسياستهم الشمال إفريقية المثيرة للجدل القت شكوك في اعتمادية فرنسا كحليف، اصبحت فرنسا بدون شك الحلقة

[1] - عيسى ليتيم: الكتلة الأفروآسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة لخضر بورقعة، باتنة، 2005، ص122.

[2] - فرحات جمال: السياسة الأمريكية نشأتها وتطورها، درا الريحانة ، الجزائر،ص215-198.

[3] - ايفة بريستير: في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله ف.كخيل، دار نورشاد، الجزائر،2013، ص237.

الضعيفة في الحلف الغربي، بما أن الأهمية العسكرية لفرنسا نقصت إن لم نقل تضاءلت بعد انسحاب معظم قواتها من "الحلف الأطلسي"[1] وهذا بفضل النشاط الكبير للحكومة المؤقتة الذي كان يركز على اهتمامات الرأي العام ويتيح لها توسيع دائرة تحالفاتها أتاحت لها ما يشبه الاعتراف الدولي نراها تضاعف من الاتصالات ومن ارسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم وتسمع صوت الجزائر في الندوات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية.[2]

ولعل من أبرزها الزيارات المتعددة للرئيس الأمريكي إلى باريس واللقاءات التي تمت بنيه وبين شارل ديغول لمناقشة القضية الجزائرية التي كانت في مقدمة اهتماماتهم[3].

وفي نفس الوقت ساهم ممثلو جبهة التحرير بنشاط كبير في أول مؤتمر للشعوب الافريقية عقد في أَكَرَ[4] بين 8 و1958/12/12 حيث قدمت فيه مذكرة طالبت فيها تأييد الدول الافريقية والآسيوية للشعب الجزائري، في كفاحه والضغط على أمريكا حتى تقف موقع الحياد بين الجزائر وفرنسا.[5]

– كما كان للدبلوماسية الجزائرية حضور في العديد من المؤتمرات الأفروآسيوية نذكر منها:

– مؤتمر منروفيا في 14 أوت/59 عقد لدراسة مشاكل القارة الافريقية بالخصوص مشكلة الجزائر.

---

[1] – علي تابليت: العلاقات الأمريكية الجزائرية، تر: سمير حشاني، الكرامة للطباعة والنشر، دس، 2007، ص110.

[2] – سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص112.

[3] – الهادي ابراهيم المشرقي: قصتنا مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص362.

[4] – عاصمة غانا وميناء على خليج غينيا بالقرب منها مدينة ليجون التي تقوم فيها جامعة غانا (1948) (انظر: حسين محمد نصار واخرون:الموسوعة العربية الميسرة ، المجلد الاول ،شركة ابناءشريف الانصاري للطباعة والنشر ،مصر،2010،ص1233).

[5] – عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص82.

- مؤتمر تونس 25-30 جانفي 1960.

-مؤتمر كوناكري: عاصمة غينيا من 11-15 أفريل 1960 وكان فرانتز فانون رئيسا للوفد الجزائري[1].

هذا إضافة إلى النشاط المكثف لجبهة التحرير لتسجيل حضورها الدائم في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة من 1958 إلى 1962 بداية من الدورة 13: في 16 جويلية 1958 حيث قامت 24 دولة إفريقية وآسيوية لعدم طلب تسجيل القضية الجزائرية. والتي اعربت فيها الجمعية العامة على ضرورة بدء المحادثات للوصول إلى حل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.[2]

2-نقل الثورة الجزائرية إلى فرنسا:

حيث عملت جبهة التحرير الوطني على نقل الحرب إلى أرض العدو نفسها مستهدفة المراكز الحيوية للاقتصاد الفرنسي وقد انطلقت تلك العمليات في الليلة الفاصلة بين 24 و25 أوت 1958 وكانت تحت اسم عملية العواصف التي كللت بنجاح تام الأمر الذي جعل المنطقة الخاصة لجبهة التحرير تواصل أعمالها الفدائية في كل نواحي فرنسا السابقة الذكر حيث استهدفت محافظ الشرطة والبواخر التجه للفرار مثلا بالنسبة لباخرة كازالي والتي كانت تنقل 650 جندي من القوات الفرنسية المتجهة للجزائر كما استهدفت دار محافظ الشرطة بمرسيليا، وقد حققت الأعمال الفدائية اغراضها- حيث بدأ الرأي العام الفرنسي يهتم بصفة جدية لأنه شعر بأن القضية تهمه.[3]

[1] - ليتيم عيسى: المرجع السابق، ص ص 81-86.

[2] - عبد الملك عودة: قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الدار القومية للطباعة، القاهرة، دس، ص16.

[3] - الجنيدي خليفة: المرجع السابق،ج3،ص181

3- مظاهر ضعف القرار السياسي والعسكري الفرنسي:

1.3- أسبوع الحواجز:

لقد كان الجيش الفرنسي والأوروبيون بالأمس يؤمنون إيمانا مطلقا بأن الجزائر مقاطعة فرنسية، وأنهم سوف يبقون فيها إلى الأبد، وقد تأكد إيمانهم هذا اكثر عند الإطاحة بالجمهورية الرابعة- التي كانت تريد إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني إثر انقلاب 13 ماي 1958م بتنصيب الجنرال "ديغول" على رأس الجمهورية الخامسة[1].

وبعد خطاب الجنرال ديغول وحديثه عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم بتاريخ 1960/11/4 خطب ديغول عبر أمواج الراديو ليتحدث للمرة الأولى عن الجمهورية الجزائرية التي ستكون ذات يوم ولكنها ليست موجودة حاليا، وقد وجد المتطرفون في خطابه تأكيدًا لمخاوفهم وإشارة تخلي عنهم وهو الأمر الذي أوقع عدة اضطرابات بالنسبة للجنرال ديغول في الجزائر.[2]

وهكذا بدأ قادة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر يتهيأون للدفاع عن فكرة الجزائر الفرنسية، وبعبارة أخرى إن رد فعل قادة المستوطنين لفكرة تقرير المصير كان عنيفا وتهجميا على سياسة الجنرال ديغول في الجزائر كما أنهم اعتبروا إعلانه عن فكرة تقرير المصير في خطابة بمثابة الضربة القاضية لفكرة الجزائر فرنسية وبالتالي انفصال الجزائر عن فرنسا[3]. فأخذوا بذلك ينظمون أنفسهم للمقومة حيث تكونت جبهة واسعة ضمت فئة من العسكريين والتنظيمات والجمعيات الأوروبية وجحافل الأوروبيون وكل ما كان موجوداً من أنصار الجزائر فرنسية مكونة من الميليشيات الأوروبية المنضوية آنذاك تحت راية ودادية الوحدات الإقليمية وفيدرالية الوحدات الاقليمية وكانت تعمل بدعم من

[1] – عقيلة ضيف الله: المرجع السباق، ص395.

[2] – محمد فريحة: ديسمبر 1960 في وهران، دار القدس العربي، وهران، 2013، ص37.

[3] – عقيلة ضيف الله: المرجع نفسه، ص403.

الجناح المعارض لديغول في الجيش والجبهة الوطنية الفرنسية FNF التي أسسها الفاشي جوزيف اورتيز في 1958/11/1.[1]

وكالعادة دائما في مثل هذه الحالات يحتاج الانفجار إلى شرارة وقد جاءت هذه الشرارة من المصدر نفسه أي من عند ديغول ذاته على اثر حادثة الجنرال ماسو يوم 13/ جنفي/1960 الذي أزيح من الحكم يوم 1960/1/22 لأنه انتقل من العصيان المحترم إلى انتقادات حادة.[2]

وكتن ذلك في حوار أجراه مع هانس وأولرتش كيمسكي حيث عبر ماسو بأسلوبه المباشر المعروف عن تخوفاته حول السياسة التي يتبعها الجنرال ديغول: "أود أن تساعدنا الحكومة على رؤية المستقبل بأكثر وضوح حتى نتمكن من النجاح في المحافظة على الجزائر فرنسية" كما اضاف ماسو بلهجة لا تخلو من التهديد:" ...في حالة ما فإن الجيش سيستعمل سلطته...لم نعد نفهم أبدًا سياسة الجنرال ديغول لم يكن الجيش يتوقع أبدًا موقفا له كهذا."[3] وهذه التصريحات جعلت الجنرال ديغول يغضب ويستدعي ماسو ويقوم بفصله بعد ذلك ب3 ايام يوم 1960/1/22، وأطلق هذا التصرف اضطرابا بالغا في الجزائر بلغ ذروته بعد يومين في صدام بين المتظاهرين من معارضين ديغول وبين قوات الأمن.[4]

وكانت الخطة التي أعدها المتطرفون بالجزائر تتمثل في تنظيم فرق –جزائرية– فرنسية في بعض المناطق الجبلية بالجزائر وتتكون هذه الفرق من جنود القوم والحركة التي جمعها الباشاغا بوعلام ويقال أن هناك أوروبيين يوحدون ضمن هذه الفرق من بينهم

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص138..

[2] – دانيال قيران: عندما تثور الجزائر، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص191.

[3] – اوليفي دارد: في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، دار سيديا، 2013، الجزائر، ص54.

[4] – بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984، ص200.

أورتيز، فأثناء تمرد 24 جانفي فكر أورتيز في اعلان الجزائر الفرنسية المستقلة وفي اسناد رئاستها إلى الباشاغا بوعلام[1].

كما كانت خطة أورتيز تقتضي استدراج الجيش إلى وضع اشبه بوضع 13 ماي وإجبار شال على الالتحاق بالثورة وقيادتها كما استهدفت اجبار الجنرال ديغول علنا الاستقالة أو التراجع نهائيا عن سياسة تقرير المصير[2].

فكانت البداية الفعلية لتطبيق مخططات أورتيز في 24 جانفي 1960 حيث أطلق المتظاهرون المسلحون من الجبهة الوطنية الفرنسية بنيران البنادق الرشاشة على جنود الدرك اليسار فقتلوا مهم 14 وجرحوا 61 واعتصم مثيروا الفتنة وهم يرتدون بزات الوحدات البرية.[3] مقابل شارع باستور كما قد نصب أورتيز بنادقه فوق النفق الجامعي كما وضع بنادق رشاشة أخرى في البنايات المقابلة لساحة الفوروم، حيث مقر قيادته وهذه الأسلحة أخذها بسهولة من مخزون الفوج 11 للوحدات الإقليمية.[4]

كما عزل المتمردون طيلة ذلك الأسبوع حي النفق الجامعي والجامعة المركزية واقاموا من حوله حواجز ثم تخندقوا داخل الكليات بأسلحتهم الآلية الخفيفة والمتوسطة وعندما اندلعت المواجهة كان ديغول في عطلة نهاية الأسبوع ببلدته كولومبي فبلغه الخبر وعاد إلى باريس فورًا، حيث سجل في ليلة 24-25 جانفي كلمة قصيرة للإذاعة وصف فيها التمرد بأنه "ضربة قذرة لفرنسا" وفي 1/29 مساء ظهر على شاشة التلفزيون بالبدلة العسكرية التي كان يخرجها في مثل تلك المناسبات، وألقى خطابا طلب فيه من بلاده أن تسانده مهما كانت الأحوال وخاطب أوروبي الجزائر لتهدئة قلقهم داعيا الجيش إلى

[1] – ديغول والجيش الفرنسي وتقرير المصير: جريدة المجاهد، ج3، ص116.

[2] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص103.

[3] – شارل روبير أجدون: تاريخ الجزائر العاصر، منشورات عويدات، بيروت،1982،ص177.

[4] – تواتي دحمان: المرجع نفسه، ص104.

الانضباط والطاعة وقد دق ذلك الخطاب ساعة النهاية بالنسبة إلى المتمردين الذين تأكدوا كبقية الفرنسيين في الجزائر والمتروبول أن ديغول لن يرضخ لمطالبهم[1].

2.3- تمرد الجنرالات الأربع:

- نتيجة لتمسك رئيس الجمهورية الجنرال شارل ديغول الذي شعر بنفسه أسيرًا لاقصى اليمين والفاشية المتصاعدة في فرنسا لسياسة تقرير المصير في الجزائر لأنه أراد أن يفرغ من احتمال حرب الجزائر المكلف جدًا هذا فقد كان يريد التحرر من هذا الصراع الذي كان يخدم المعمرين أكثر من الجمهورية الخامسة[2].

ولهذا جاءت حركة التمرد الثانية بعد اسبوع المتاريس في جانفي 1960 كرد فعل من هؤلاء العسكريين الذين كانوا يحلمون بالانتصار العسكري على الجزائر هذا بعد أن اصيبوا بهزائم كبيرة في الحروب الاستعمارية التي قاموا بها خاصة في الهند الصينية، إذ قام هؤلاء يرد فعل على الاستعداد الذي أبداه الجنرال ديغول للدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية متمثلة في استفتاء 1961/1/8 والاتصالات الرسمية مع الجبهة.[3] وهكذا تم الإعداد للانقلاب في الميتربول والجزائر معا بالتنسيق مع صالان الذي كان موجودًا في مدريد برفقة بعض المتطرفين ممن حكم عليهم في قضية أسبوع الحواجز ثم استفادوا من تواطئ المحكمة العسكرية التي منحتهم الحرية المؤقتة فتمكنوا من الهروب إلى اسبانيا لمواصلة الكفاح من هناك وانتقل بعضهم منها إلى الجزائر[4].

وفعلا في 22 أفريل 1961 حدث التمرد العسكري في الجزائر والذي قاده مجموعة من الجنرالات المتقاعدين وهم: -

---

[1] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص141.

[2] - محمد يوسفي: رهائن الحرية، تر:صلاح الدين، ط1، منشورات ميموني، دم، 2013،ص93

[3] - الجنيدي خليفة: المرجع السابق، ج3، ص194.

[4] - صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص175.

- الجنرال رؤول سالان: القائد الأعلى للقوات المسلحة سابقا في الجزائر.
- الجنرال أندري ماري زلر المفتش العام للقوات المسلحة البرية سابقًا في الجزائر.
- الجنرال موريس شال القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية سابقا في الجزائر.
- الجنرال أدموند جهود القائد الأعلى للقوات الجوية سابقًا.

وذلك بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين في جهات مختلفة وهذا التمرد العسكري أدَّى إلى تدعيم المنظمة العسكرية السرية التي رحبت بدورها بعملهم الشجاع ونجاحهم التاريخي لإنقاذ شرق فرنسا[1].

حيث تمكن الجنرالات المتقاعدين بالاستيلاء بسهولة على الحكم في مدينة الجزائر، ولكن جنود القوات المسلحة من الوطن الأم وسلاح البحرية القسم الأكبر من سلاح الجو رفضوا مساندة الجنرالات المتمردين وانهارت المحاولة[2].

في 25 أفريل عندما أعلن ديغول عن ندائه السياسي عبر راديو الجزائر موجها إلى القوات العسكرية حيث استطاع أن يخمد الثورة التي بدأت ضد سياسته. وهو ما أدَّى إلى استسلام الجنرال شال والجنرال زلر بعد عدة أيام أمّأ الجنرال صالون والجنرال جهود هربا وأسسا شبكة سرية ضد سياسة ديغول حيث أصبحوا فيما بعد من ابرز قادة حركة المنظمة العسكرية السرية الإرهابية[3].

3.3- منظمة الجيش السّري:

بعد هيكلة هذه المنظمة الإرهابية شبه العسكرية نصب على رأس القيادة الجنرال صالان وتعيين نوابه: الجنرال جهودJouhoud والجنرال غارديGardy قائدًا للأركان ويساعد هذا الأخير العقيد Goudard غودار وبعد مرحلة التوظيف والتأطير عملت

[1] – عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة، مكتبة مدبولي، الجزائر، دس، ص133.

[2] – شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص180.

[3] – عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص123.

منظمة الجيش السري على الانتشار السريع في كبريات المدن ذات الأغلبية الأوروبية مثل وهران ومستغانم وقسنطينة وعنابة.

وضمت قاعدتها الكثير من الثانويين وطلبة الجامعة وعسكريين فارين من الخدمة وعمال وموظفين من مختلف المصالح الإدارية وقد شكلت هذه الشرائح مجموعات كوموند والمنظمة[1].

وقد تركزت نشاطات هذه الأخيرة بغرب الوطن خاصة في مدينة وهران وسيدي بلعباس للضغط على الدولة الفرنسية وعلى القيادة العليا للثورة الجزائرية على اقتطاع جزء من القطر الجزائري لإقامة دولة مستقلة لأوروبي الجزائر، لأن أغلب الجالية الفرنسية كانت تقطن غرب الجزائر.[2] حيث قامت بتخريب جميع المؤسسات العمومية ومختلف المصانع والمنشآت الاقتصادية خصوصا بوهران التي كانوا يريدونها عاصمة لدولة فرنسية مستقلة حيث المطار والميناء لتصدير النفط والغاز الذين كانوا يريدون الاحتفاظ بهما في الصحراء الجزائرية.[3]

وعليه فإن ميلاد المنظمة السرية في وهران والتي كان ينشط فيها مجموعة من الحركيين الذين لم يكونوا في الأصل مع قبول رحيل الاوروبيين وقبول اندلاع الثورة

[1] – محمد يوسفي: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية،تر:عبد المجيد وجلة ،موفم للنشر،الجزائر،2011 ،ص72.

[2] –محمد قنطاري : عيد النصر 19 مارس 1962، إيقاف النار والقتال ودور الولاية الخامسة بغرب الوطن فيه، مجلة الذاكرة، العدد4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص108.

[3] – منور صم: مذكرات المجاهد: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دس، دم، ص34.

الجزائرية[1]. كان لها هدف واضح حتى لو اقتضى الأمر تحويلها إلى بودابست أخرى قبل الاستيلاء عليها نهائيا من خلال انشاء هيكل من 3 فروع متباينة

- فرع التنظيم والتجنيد.
- فرع التنظيم والاستخبارات والعمليات.
- فرع العمل السياسي والسيكولوجي.[2]

بالإضافة الى هذه الفروع كان نشاط OAS يزداد يوميا مازجا بمهارة بين الارهاب والعمل النفساني بغية خلق مناخ من عدم الاطمئنان والخوف. لم يكن هذا العمل دون آثار كما سيشهد على ذلك تساهل الشرطة والقضاء الفرنسيين.[3]

وهذا التساهل في التعامل من طرف مصالح الشرطة جعلت منظمة الجيش السري لا تتوقف على زرع الرعب في الجزائر والخراب في فرنسا منذ أشهر عدة، فقد نجحت في تحويل نطاق الترددات الصوتية التي تشغلها تلفزة الجزائر وفرضت نفسها عبر نشرة الثامنة من خلال عدة حصص مقرصنة على المجموعة الأوروبية بواسطة المتواطئين العديدين الذين تملكهم في جميع الإدارات[4].

---

[1]– Mohamed teguia :l'Algérie en guerre, imprimer sur les presses de l'office des publications, universitaires,alger, 1989, p402.

[2] – بن عبورة محمد:المنظمة السرية المسلحة 1961–1962اضرابات وهران ،دار القدس العربي للطباعة والنشر ، وهران، 2013،ص142

[3] –اوليفي لونغ :الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ،تر:اوذاينية خليل ،ديوان المطبوعات الجامعية،دم،2012، ص104

[4] – علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص33.

ومنذ شهر أوت 1961 تضاعفت هجمات المنظمة السرية المسلحة من 430 جريح و6 وفيات في 9 سبتمبر ثم ارتفاع العدد إلى 9 قتلى و763 جريح 280 انفجار في الأشهر الموالية من نفس السنة[1].

وهذا وقد استمرت أعمال العنف والتخريب والقتل من طرف هذه المنظمة الإرهابية حتى بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962.

[1]- Mohamed teguia :op cit.p403.

الخاتمـــــة

الخاتمـــة:

بعد تناولنا هذا الموضوع المتعلق باثر الثورة الجزائرية في اتخاذ القرار السياسي والعسكري الفرنسي ابان حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة توصلنا الى النتائج التالية:

- ارتكزت الاستراتيجية العسكرية للجمهورية الفرنسية الرابعة في تلك الفترة على مضاعفة الجهد العسكري وتوظيف كل ما تملك من قوى عسكرية مادية وبشرية لتجنب وقوع ديا بيان فو ثاني في الجزائر خاصة بعد ما شهدته الثورة الجزائرية من تطور تنظيمي وهيكلي بعد انعقاد مؤتمر الصومام.

- عملت حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة على تعزيز سياستها العسكرية من خلال انشاء مراكز الاعتقال والتجميع واعادة الايواء والحشر والسعي لعزل الثورة حدوديا من خلال انشاء خط شال المكهرب.

- سعت السلطات الاستعمارية لضرب القواعد الخلفية للثورة الجزائرية في المناطق الشرقية حيث عرفت الفترة الممتدة من 27 جانفي الى 30 ماي بمعركة الحدود خلال هذه الفترة ارتكبت فرنسا جريمة عسكرية في 8 فيفري 1958 بقصفها لساقية سيدي يوسف التونسية بذريعة حق المتابعة العسكرية لافراد جيش التحرير الوطني.

- كانت بداية النهاية لحياة الجمهورية الفرنسية الرابعة هو احداث ساقية سيدي يوسف التونسية التي منحت الثورة الجزائرية بعدا دبلوماسيا ووضعت حكومة فرنسا وحلفائها الغربيين في موقفا حرجا على الساحة الدولية مما ساهم في تزايد واشتداد المعارضة لدى افراد الجيش الفرنسي والمستوطنين الاوروبيين للاطاحة بالنظام الفرنسي القائم.

- كشف انقلاب 13 ماي 1958 الضعف والقصور في القرار الساسي والاقتصادي والعسكري الذي اصاب الجمهورية الفرنسية الرابعة التي لم تجد من يدافع عنها حتى

ضمن الوزراء والقادة العسكريين في باريس الذين كانوا يعملون ويحيكون المؤامرات من اجل الاطاحة بها.

- كان لانعدام الاستقرار الحكومي وهشاشة مؤسسات النظام السياسي الفرنسي لغياب سياسة حازمة وموجهة لإدارة و تسيير القرار السياسي والعسكري الفرنسي بالجزائر تجمع كل من الحكومة والبرلمان من الاسباب المباشرة في ضعف وسقوط الجمهورية الرابعة.

- بين تمرد 13 ماي عن النفوذ الكبير الذي يتمتع به الجيش الفرنسي في الجزائر والذي اكتسبه بعد تفويض روبير لاكوست صلاحيات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر بعد احداث معركة الجزائر الكبرى وعن الرغبة الشديدة لهذا الجيش في احداث تغيير جذري بعد فقدان ثقته الكاملة في النظام الفرنسي القائم في الجزائر.

- الشرخ الذي احدثته الثورة الجزائرية بانتصاراتها العسكرية ونجاحاتها الدبلوماسية داخل دواليب الحكم الفرنسي في الجزائر خاصة بعد تنظيمها وهيكلتها بعد مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 .

- لقد كانت لعودة الجنرال ديغول لرئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في نظر المستوطنين الاوروبيين املا لانقاذ فرنسا وضمانا لبقاء الجزائر فرنسية لأنهم كانوا يرفضون احداث أي اصلاحات سياسية واقتصادية او اجتماعية بل انهم كانوا بالمرصاد لاي حكومة فرنسية تتجرا على القيام باصلاحات لفائدة المسلمين الجزائريين وهو ما واجهه الجنرال ديغول بعد اعلانه لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره .

- يكشف تحليل القرار السياسي للجنرال ديغول انه مقتنع تمام الاقتناع بان الجزائر الفرنسية امست خرافة مفلسة كما يقول لذلك كان يتجنب في خطاباته السياسية الخوض في أي كلام حول الجزائر الفرنسية او أي اشارة الى سياسة الادماج .

- كان ديغول يراهن على سياسة الاصلاحات بهدف خلق قوه ثالثة وعزل جبهة التحرير الوطني بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري من جهة والتصعيد العسكري من جهة اخرى للقضاء على جيش التحرير الوطني من خلال تعيين الجنرال شال في الجزائر وتطبيق ما يسمى مخطط شال العسكري وتعزيز الجيش الفرنسي باحدث انواع الاسلحة التي كانت تتلقاها من دول الحلف الاطلسي .

- وجدت المشاريع الديغولية استراتيجية مضادة شنتها جيش وجبهة التحرير الوطني الذي تكيف وتأقلم مع سياسة القمع الفرنسي ،افضت في النهاية الى قبر كل الاستراتيجيات العسكرية منها والدبلوماسية وجعلت الجنرال ديغول يجلس على طاولة المفاوضات لمناقشة شروط وضمانات الاستقلال .

- نجحت الثورة الجزائرية في توسيع النشاط الدبلوماسي على الصعيد الخارجي من خلال تاسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمساعي الدبلوماسية التي بذلتها للبحث عن الدعم والمساندة الدولية بين دول المعسكرين الشرقي والغربي ومضاعفة الاتصالات وارسال البعثات لاسماع صوت القضية الجزائرية في المؤتمرات الافرواسيوية والمحافل الدولية.

- كان اعلان ديغول لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بمثابة الضربة القاضية للجيش الفرنسي والمستوطنين الاوروبيين لبقاء الجزائر فرنسية والتي جعلتهم يتهياون ويعملون للاطاحة بالجمهورية الفرنسية الخامسة وعزل الجنرال ديغول .

- تجلت اولى المناورات السياسية للجيش الفرنسي بالجزائر في سياسته المعارضة للجنرال ديغول في اسبوع الحاجز او المتاريس من 26 جانفي الى2 فيفري 1960الذي كشف بدوره عن خطورة المعارضة التي يتلقاها الحنرال ديغول لتغلغلها في جميع الاوساط المدنية والعسكرية .

- واكب النجاح السياسي والعسكري للثورة الجزائرية والسير نحو التطبيق الفعلي لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره تطور مستمر باتجاه التصعيد في معارضة الجيش الفرنسي والمستوطنين الاوروبيين امتدت من اسبوع الحواجز ثم انقلاب الجنرالات الاربع في الجزائر فظهور طرف جديد في الصراع وهو ميلاد منظمة الجيش السري في الجزائر.

الملاحـــق

الملحق رقم (01):

حكومات فرنسية متعاقبة قادت الحرب ضد الشعب الجزائري

تعاقبت 8 حكومات فرنسية كاملة خلال ثورة نـــوفمبر التحريريـــة وفشلت كل هذه الحكومات في اخضاع الشعب الجزائري وقهر ارادته، رغم مختلف الوسائل الجهنمية التي استعملتها هذه الحكومات قصد إجبار الوطنيين الجزائريين على التسليم و القبول بسياسة " الجزائر الفرنسية " وقد اشترك في الحكومات المتعاقبة رؤساء وزراء من اليمين واليمين الوسط، والاشتراكيون وها هي قائمة أسماء الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ جوان 1954 إلى غاية جانفي 59 .

اسم رئيس الحكومة	الفترة التاريخية
بيير موندیس فرانس	18 جوان 1954 إلى 23 فيفري 1955
إدغار فور	23 فيفري 1955 إلى 1 فيفري 1956
غي موللي	1 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957.
موريس بورجيس مونوري	13 جوان إلى 6 نوفمبر 1957.
فيليكس غايار	6 نوفمبر 1957 إلى 14 مايو 1958
بيير فليملان	14 مايو 1958 إلى 1 جوان 1958
شارل دوغول	1 جوان 1958 إلى 8 جانفي 1959
ميشال دوبري	منذ9 جانفي 1959 إلى الاستقلال.

133

المصدر: رشيد زبير، المرجع السابق، ص 133.

لملحق رقم (02):

جدول العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني
في خطي شال و موريس (السنة 1959)

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر العدو	خسائر جيش التحرير
هجوم على العيون	جانفي	نوار بن مسعود - الفيلق الخامس	تحطيم مسافة 1 كلم من خط شال وقتل وجرح عدد من الجنود الفرنسيين	إستشهاد مجاهد وجرح إثنين
هجوم على مراكز العدو من أم الطبول إلى رمل السوق	جانفي	سعيد الشريف قائد الكتيبة 15 القايس بوعشة قائد الكتيبة 14 شايب رأسه قائد الكتيبة 13	فتح 9 ثغرات من خط شال وعملية مركز أمامية خامسة مركز البصارك بالعيون	3 شهداء وجرح 6 مجاهدين
هجوم على رمل السوق - الهجوم على العيون	جانفي	قائد الفيلق 5 نوار بن محفوظ قائد الفيلق 5	تحطيم مركز العدو قطع التيار الكهربائي فتح 3 ثغرات في خط شال	لاشيئ وجرح مجاهدان
هجوم على قرية العيون تطويقها لعدة ساعات	جانفي		حرق مهندرة فتح ثغرات في القط	
- هجوم على خط شال بوادي جبوس - عين الكرمة	جانفي		تحطيم خط شال على مسافة مدمرة	8 جرحى
هجوم على مركز	جانفي	شلبي محمد الشريف قصيلة 2	قسف خط شال على مسافة مدمرة	جريح واحد
هجوم على خط موريس	جانفي	الفاضل بوطرفة على زيغي سليمان محمد بوجمعة المروكي	تهديم جزء من الجراكر فتح ثغرتين 2 كلم من خط موريس قتل حوالي 6 عسكري تخريب 500 م من القط	8 جرحى 7 جرحى

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	إستشهاد الجرحى	خسائر العدو
-هجوم على خط موريس إبن مهيدي	جانفي	عمارة ماري - الفاصل بوطرفة الفصيلة 2	جريح	تخريب 1 م من خط موريس
-هجوم على خط موريس إبن مهيدي	جانفي	لخضر الوهراني الفاصل بوطرفة الفصيلة 3	جريح	تخريب 800 م من خط موريس
-هجوم على خط موريس إبن مهيدي	جانفي	لخضر الوهراني الفصيلة 3	3 جرحى	تخريب 1 كلم من الخط تخريب برج مراقبة قتل 6 عساكر
قطع الخط الكهربائي من قرية العيون	14 فيفري	الكتيبة - الفيلق 15		تدمير وكالتز الضبوط الكهربائية
- هجوم على مركز العيون	15 فيفري	أفراد الفصيلة 2 - الكتيبة 13	1 جريح	إحداث ثغرات في خط شال وخسائر في الأرواح والعتاد
- هجوم على ثكنة أم الطبول	فيفري	نوار بن مخلوف - الفيلق (5)	1 جريح	تحطيم أعمدة الكهربائية في خط شال تخريب ثكنة على مسافة 800 م
- الهجوم على العيون	فيفري	الشابي بومدة - الفيلق (5)	5 جرحى	تدمير 3 دبابات تخريب 500م من خط شال
- هجوم على خط موريس بن مهيدي	فيفري	لخضر الوهراني - عمار ماري	5 جرحى	إصابة الثكنة بأضرار التدمير تخريب 13 كلم من خط موريس

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرهم في التعرير	خسائر العدو
هجوم على خط موريس - بن مهيدي	فيفري	بوجمعة الروكي - عمارة الفصيلة الأولى مادي	/	- تخريب 1 كلم من موريس
- هجوم على مرداس - بن حومانه بن مهيدي	فيفري	بوجمعة الروكي - لخضر الوهراني الفصيلة 1/3	4 جرحى	- حرق لدعض المركز تخريب 800م من الخط
- هجوم على خط موريس	فيفري	لخضر الوهراني / ف /3	جريح واحد	- تخريب 1 كلم من الخط
-هجوم على خط موريس	فيفري	بوحفص عبد المجيد	/	- تخريب 6 كلم من خط موريس
- نصب انقام ضد الدبابات في الحدادة - أم الطبول	مارس	الكتيبة 15 الفيلق 5	/	- تدمير دابة وشاحنة
-هجوم على خط موريس	مارس	بوجمعة الروكي الفاضل بوطرفة ا لفصيلة 1	- جريح	- تخريب 950 م من الخط
- هجوم على خط موريس	مارس	عمارة الداي - الفاضل بوطرفة / ف/ 2	/	
- هجوم على خط موريس	مارس	الفاضل بوطرفة - علي زبير + سلمون محمد الكتيبة 2 عمارة مادي /ف /2 /	3 جرحى	-تهديم 6 كلم من الخط
- هجوم على خط موريس	مارس		/	-تخريب 500 م و 4 أعمدة

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على خط شال	فيفري	الفاضل + زيتي + محمد سلمون	5 جرحى	تخريب 4 كلم من الخط حرق دبابة وشاحنة من نوع 4/4
معركة شعبية الحدادة شرف بوحجار	فيفري	أحمد بن الشريف	1 شهيد	حرق دبابتين – تحطيم الخط المكهرب
عبور فصيلة إلى الولاية 4 عين الزيتونة	1 مارس	بقيادة أحمد بن شريف تحت حماية الكتيبة 3 بقيادة خالد نزار	إستشهاد أغلب أفراد فصيلة العبور	فتح ثغرتين في الخط للعبور تحطيم دبابتين
-هجوم على مركز الكرمة	مارس			
-هجوم على مركز الكرمة سيدي عبيد	مارس	قائد الكتيبة الأولى الفاضل بوطرفة + سلمون محمد	12 شهيد	تدمير مركز كاف بشير عطب طائرة من نوع 8 129 إحداث ثغرات في خط شال
-هجوم ماين خط شال بولكميرية الزيتونة	مارس	الروكي	8 جرحى	تهديم 3 كلم على خط شال
-هجوم على خط شال الرميلات - عين الكرمة	مارس	لقفير الوهراني - عمارة مادي	3 جرحى	تخريب حوالي 1500 م من خط شال
- هجوم على خط شال قنطرة بيني	مارس	عمارة + فاضل	1 جريح	تخريب حوالي 650 من الخط

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائرجيش التحرير	خسائر العدو
هجوم على مراكز العدو بأم الطبول	أفريل	بوترعة عبد الله قائد الفيلق 21	1 شهيد 5 جرحى	تدمير مراكز المراقبة، قطع الأسلاك الشائكة ، خسائر مادية وبشرية
هجوم خبوشة بوحجار	أفريل	كمامسة عمار	2 شهيدين	تخريب الأسلاك الشائكة وتخريب خط شال
هجوم على مراكز كاف بشير سيدي مهيه برجيلان عين الكرمة	أفريل	قائد الفيلق 56	شهيد واحد و 3 جرحى	خسائر بشرية ومادية كبيرة ، مقبل ضابط فرنسي وتحطيم خط شال على مسافة 200م
هجوم على خط شال داموس – عين الكرمة القطارة برجيلان	أفريل	الفاسل بوطرفة	8 جرحى	تخريب 7 كلم من خط شال
نصب كمين عين إسماعيل أمل السوق	ماي	بوجمعة المروكي قائد الكتيبة 3 و 4	1 شهيد 1 جريح	حرق دبابة وجيب وقتل ركابها
هجوم هام من عين الكرمة خبوشة إلى بوحجار	من 15 جوان إلى 31 جوان	قيادة الفيالق 25- 56- 12	عدد كبير من الشهداء	تحطيم خط شال على مسافة 27 كلم تحطيم مراكز المراقبة تحطيم دباتيين
التصيدي لهجوم مضاد لمدة يومين من حمام سيدي طراد إلى برجيلات	جويلية	دحمان القسنطيني عمار شنای	5 شهداء 3 جرحى إستسلام 2 من الجنود تهديم المخابئ	تدمير مراكز الجرائد 75 مابين قتيل وجريح منهم ضابط تحطيم 4 كلم من الأسلاك الكهربة

إسم و مكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر العدو	خسائر الجيش التحرير
-هجوم على خط موريس - بن مهيدي	أوت	عمارة مادي - الفاضل	تخريب 900 م من الخط	3 جرحى
- هجوم على خط موريس - بن مهيدي	أوت	بوجمعة المروكي + الوهراني + الفاضل	- تخريب 1 كلم من الخط	2 جرحى
- هجوم على خط موريس بن مهيدي	أوت	بوجمعة المروكي + الوهراني + الفاضل	تخريب 900 م من الخط	5 جرحى
- هجوم على مراكز العدو في العيون - رمل السوق - أم الطبول	سبتمبر	بوتلة محمد الفباق الخامس	تدمير مسافة من خط شال تدمير مراكز العدو وإحتلالها	1 شهيد و 7 جرحى
- هجوم على خط موريس	سبتمبر	لخضر الوهراني الفاضل بفصيلة/3	تخريب 900 م من الخط	1 جريح
- هجوم على خط موريس	سبتمبر	عمارة مادي الفاضل	تخريب 1 كلم من الخط وجزئ من الركز	1 جريح
- هجوم على خط موريس	سبتمبر	عمارة مادي الفصيلة 2	7 جرحى - وتخريب 2 كلم من خط موريس	2 جريح
- هجوم على خط موريس	سبتمبر	عمارة مادي المروكي	- تخريب 14 كلم من الخط	1 جريح
كمين بيوزيتونة قرب مرداس	سبتمبر	لخضر الوهراني + الفاضل	11 قتيل - تدمير دبابة - تخريب 800 م من خط موريس	
-عملية عبور إلى الولاية 4 بالزيتونة	أكتوبر	قدور بوحوارة + الشاذلي بن جديد	حفر 20 ثغرة في خط شال -تدمير 2 دبابات بمن فيها	

الملحق رقم (03)

مقاطعة الاستفتاء

الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني

ولاية رقم – ٢ – شمال قسنطيني

الاستفتاء

رسالة من الولاية 2 إلى الشعب الجزائري لمقاطعة استفتاء 28 سبتمبر 1958.

- ٣ -

الكفاح والتضحية .
- تعيين مراقبين تنحصر أعمالهم في مراقبة وتوجيه أعمال اللجان .
- في الميدان الفرنسي = ثورة الجزائر التي قام بها غلاة الاستعمار الفرنسي لإخفاء هزائم فرنسا المتوالية بالجزائر .
- في الميدان الجزائري = الهزائم العسكرية المتوالية . تقوية وتحسيس جيش التحرير الوطني .
- في الميدان الشمال الأفريقي = مؤتمر طانجة ، وتحقيق الجبهة المغربية .
- في الميدان الدولي = انعزال فرنسا بعد المؤتمرات المتوالية = باندونغ بريوني (يوغوسلافيا) القاهرة - أكرا (غانا
- يجب استعمال هذه المواضيع في الدعاية التي ستنشر في جميع طبقات الشعب .

ملاحظة هامة =

في المبادين المذكورة أعلاه ، يجب أن تبين دعايتنا الى الشعب الجزائري ، لماذا التجأ الحكام الفرنسيون - الذين تغلبت عليهم الحوادث الحالية - الى الانتخابات =

في الميدان الفرنسي = اخفاء الاختلافات السائدة بفرنسا .

في الميدان الجزائري = اخفاء الهزائم العسكرية ، وتنقيص انتصارات جيش التحرير ، واحداث الخلافات بين صفوف الشعب .

في الميدان الشمال الأفريقي = تحطيم الوحدة المغربية ، بادماج الجزائر بفرنسا .

في الميدان الدولي = محاولة الخروج من العزلة السياسية والدبلوماسية بتغليط العالم بوجود حلّ سلمي للمشكل الجزائري .

" انتهت الرسالة " ....

/ دعاية العدو - (قبل الانتخابات)

قد جرت عمليات التسجيل فهو ثقيل تحت الضغط ومراقبة الجيش في جميع أنحاء اقليم الولاية ولكن معدل التسجيلات ليس مرتفعا كما زعمت الصحافة والاذاعة الاستعماريتان ، وبعد سياسة التجمّع المرغمة ، قام العدو بشن عمليات حصار ومراقبة واسعة النطاق في جميع الأنحاء

- ٤ -

مستعملا طائرات الهليكوبتر والسيارات لجمع سكان البوادي وتسجيلهم . ولكن عناصرنا هاجمته وسبقته أمام السكان فحجزت أوراق تعريفهم . ولذا كانت التسجيلات ضئيلة .

واستنادا الى اتصالاتنا مع الشعب والأخبار الملتقطة من مختلف الطبقات الاجتماعية ، عقدت الأغلبية عزما حقيقيا على مقاطعة الانتخابات التي ما هي الا مناورات دبّرها دي قول . ولكن العدو قام بجهود دعائية جبّارة لتحطيم هذه العزيمة ، وحاول تشتيت وحدة الشعب باستعمال مختلف الوسائل ، من تهديد وترغيب وأكاذيب = وفي العاصمة (قسنطينة) ، أثناء اجتماع دعائي خاطب الأهالي قائلا "لقد قرّرت دائرة بيزو ودائرة السمندو المشاركة في الانتخابات ، ولذا يجب عليكم أن تنتخبوا أنتم أيضا" وقد أعيد هذه الجملة في كثير من الدائرات الأخرى . وقد فقدت اثر هذه الاجتماعات ، الشقة المتبادلة التي كان يتمتع بها السكان المجاورون للقرى والمراكز العسكرية . وأصبح كل دوّار يخشى تخاذل الدّوار المجاور .

ان سكان قسنطينة والمدن والقرى الموجودة بالولاية ، متخوّفون ويعيشون في جوّ من الفزع والتحرّش . وزيادة على الدعاية الخانقة (اللافتات ، والسيارات الاذاعية التي تسير في الشوارع بلا انقطاع) ، أرغمت كل عائلة ، والا تعرّضت لأقصى العقوبات ، على تسجيل جميع أعضائها الذين لهم سنّ الانتخاب ، وكذلك أثناء عملية تفتيش بالليل وبالنهار ، وتهديد الطرد من العمل ، والتأشير .

وقبل عملية التصويت تكوّنت فرق من ضباط ـ الصف والرماة المتمركزين في ثكنة (تيسطانيهير) بقسنطينة ، للتجول في الدواوير ، وتصوّر النساء ، وتقوم بالنشاط البسيكولوجي ، ولكن الشعب في الدواوير قد أخذ في كثير من الأحيان مواقف حازمة وخاصة النساء اللاتي رفضن تصوير أنفسهن ورمين بالحجارة الجنود الفرنسيين الذين استعملوا معهن العنف .

دعايتنا ـ

ان هدف عملنا الرئيسي هو حرمان العدو من الأهالي ومحاولة انقاذهم من تأثير دعايته التي تتمتع بوسائل أعظم ممّا لدينا في العدد والنوع (تعداد مراكز التماس ، والتّاو ، التوزيع المجاني للسعيد والشياب والحلويات واللعب للأطفال وتقديم معالجات مجانية) ..

ولذا استوجب علينا أن نوجّه دعايتنا ونخصصها لكل نوع من سكان الولاية البوادي ـ المدن والقرى ومراكز التجمّع .

١) البوادي = منذ ابتداء النصف الثاني من شهر جويلية ١٩٥٨ شرعت ادارات المناطق والنواحي والأقسام في تطبيق التدابير المعادّة للاستفتاء . وبدأت لجان الدعاية المتركبة من جنود وعناصر من الجبهة ومرشدات اجتماعيات

- ٥ -

في القيام بمهماتهم ، وقد وقع أختيار هؤلاء الأعضاء حسب كفاءتهم . وتطبيقا لأوامر الرسالة المرسلة الى المناطق ، أخذوا في تحضير أهالي المشاتي للقيام بردّ فعل صارم ضدّ التهديدات المنتظرة من طرف العدو الذي يريد ارغامهم على المشاركة في الأنتخابات .

ففي جميع الدواوير والمشاتي نظم المسؤولون مهرجانات مضادة للاستفتاء . كما نظمت المرشدات الاجتماعيات في جميع المشاتي اجتماعات نسائية نجحت نجاحا عظيما . وقد خرجت عدة نساء من جميع القرى المجاورة للمناطق الجبلية ليحضرن هذه التجمعات التي تبين لزومها خصوصا اثر السياسة النسائية التي يقوم بها العدو حديثا .

ان خبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتوزيع المناشير المناسبة أحدثا نتيجة ايجابية . فقد رحّب الشعب بتكوين الحكومة بمنتهى الرضى وبفرح شديد . وان الصدمة البسيكولوجية التي نتجت عن هذا الحدث كانت مهمّة جدّا ، وان هذا الخبر الذي لا سابق له ، قد استغلّه المتكلفون بدعايتنا في حملتهم المضادّة للأستفتاء .

وأثناء هذه المدّة نفّذ برنامج العمليات العسكرية تنفيذا دقيقا . وقد تتابعت هجومات الفدائيين ورجال الأنقضاض (الكوماندوس) والكمائن ، وأعمال التخريب ، بلا انقطاع . وتمشيا مع النشاط العسكري ، تواصلت المجهودات السياسية . وقع توزيع ٣ أنواع من المناشير المتعلّقة بالأستفتاء ، وقد قرأت هذه المنشورات وجرت مناقشتها أثناء تجمّعات كبيرة أيام الأسواق الأسبوعية ، والأجتماعات النسائية .

وقبل الأنتخابات بأيام ، قامت عناصر جيش التحرير بقيادة عمليات ترحيل السكان المجاورين للمدن والقرى والمراكز العسكرية ، الى الجبال = الميلبة ، العنصر ، فج مزالة ، ميله ، جيجل ، الطاهير .

وقد تطوّعت الأغلبية بالألتحاق بالجبال واتخاذ مواقف صارمة وجديرة بالثناء ، لأن هؤلاء الأهالي قد قبلوا بحيرة مغادرة مشاتاهم فضاعملوا سهم الالزاد القليل وسكنوا الأكواخ أو الغابات أثناء الأيام والليالي الممطرة ٢٦ و ٢٧ سبتمبر ، كما وقع ذلك لأهالي أحواز "العنصر" و"الميلبة" وزيادة على مشاركتهم في اعمال تخريب الطرقات طلب سكان النواحي المذكورة أسفلة الأسلحة للمشاركة فيهما رك أيام التصويت ، المجانقية (الميلبية) بنيقايد (جيجل) أولاد القبة ووادي الفرشة (لبدوغ) وسهول عنابة

٢) المدن والقرى والمراكز = في هذه النقط التي ضاعف بها العدو تيقظه ، قد سهل نشاطنا الدعائي بالاذاعات التي توجهها المحطات الصديقة وبخبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالكيفية الغير الشرعية التي جرت خلالها عمليات التسجيل .

على أن اعضاء منظماتنا المحلية قد نجحوا في عملية " توزيع المناشير "رغم تشديد المراقبة التي قام بها العدو (رؤساء الحارات ، وشاة ، أعوان الأستعلامات) ، وأمام فاعليّة تشريعاتنا ، أضطرّت المصلحة الدعائية للعدو ، على توزيع مناشير استعملت فيها نفس عبارتنا ، للردّ علينا .

- ٦ -

ولثلاثة مرّات ، أُدخلت مناشيرنا التي يطلبها السكان بلهف = الفرح والسلوى عائق العائلات الاسلامية الخاضعة الى جوّ مستوحش بالمخاوف . هذا وقد وزّع منشور رابع خاص بمدينة قسنطينة ومن جهة أخرى ، منعت الحركات التقدمية الأوروبية من القيام بحملتها الدعائية ، وقد طرد بعض الفرنسيين وألقي القبض على الآخرين .

٤ / عمليات التصويت =

١) البيوادي = بالرغم من أن البلاغات الرسمية قد أخبرت بأن عمليات التصويت ستجرى أيام ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ سبتمبر ، فانها قد بدأت يومي ٢٤ ، ٢٥ وذلك بنية مفاجأة السكان في دواويرهم .
وقد استعمل العدو نفس الطريقة في كل النواحي = يقوم بعمليات عسكرية "انتقائية" فتحاصر المنتقى بطابور من السيارات (ج م س ، هالف ، مصفحات ، وبطائرات الهيليكوبتر (بنان ، سيكوركي) ويتقدم وسط الدائرة المكتب = سيارة ٤ ، ٤ يوجد بها الصندوق . فتجمع العساكر الفرنسية الأهالي بالقوّة وترغمهم على وضع بطاقة "نعم" في الصندوق ، وفي غالب الأحيان يتكلّف الجنود الفرنسيون بوضع البطاقة مكان المنتخبين والمنتخبات خصوصا كما وقع ذلك في المراكز والقرى الموجودة بنواحي القل وسان شارل .
وفي المناطق التي ارتحل سكانها ، اصطدم الجيش الفرنسي بفراغ تام ، أما بعض العجّز ، والشيوخ والنساء الذين مكثوا ، فقد رفضوا رفضا باتا المشاركة في التصويت وفي الدواوير ، قد سبّب وصول الموكب الانتخابي وسلوك الجنود الفرنسيين المتعجرفة في اندلاع اشتباكات حادّة . وقد قتلت عدة نساء وجرح البعض منهن ، قد فعن بذلك دماءهن وحياتهن ثمنا لرفضهن التصويت وقد وضعت كثيرات منهن حملهن

زرزّة (فج مزالة)	= ١٢	قتيلة من بينهن فتاة و ١٥ جرحى و ١٦ القي عليهن القبض .
أغادو (الميلية)	= ١٤	ألقي عليهنّ القبض .
سليانة	= ٢٤	القي عليهن القبض .
واد العنب (عنابة)	= ٣	قتيلات وعدد كبير من الجريحات .

٢) المدن والقرى والمراكز = قام العدو بشنّ عمليات واسعة النطاق بالهيليكوبتر - والسيارات على المناطق القريبة من المركز والقرى والمدن ، فجمع الأهالي وحطهم يومي ٢٦ و ٢٧ الى القرى والمدن . وأسكنهم الحمّامات والمقاهي التي حجزت لهذه الظروف . وأثناء الليل ، يتعرضون الى أشد ضغط بسيكولوجي على يد ضباط المخابرات والعملاء (الفرق الادارية الخاصة بالمدن) لأرغامهم على التصويت . ولم يطلق سراحهم الا بعد وضع بطاقة "نعم" في الصناديق ، بمحضر لجان المراقبة المغلوبة على أمرها .

- ٧ -

وفي يوم ٢٨ ، ابتداء من الساعة الخامسة صباحا ، أقامت جيوش العدو الحصار على المدن والقرى وأحوازها ، بينما يشرع الجنود المقبّعون والمسلّحون في جمع السكان . وقد استعملت السيارات العسكرية والمدفعية وسيارات نقل الركاب التي حجزها الجيش لتنقل الناخبين الى مكاتب الانتخاب . وفي جميع البقاع يرأس أعضاء لجان السلامة العامّة والوحدات الاضافية المكاتب الانتخابية وتكلّفوا بحراسة الصناديق . وبعد منتصف النهار ، أخذت القوات الفرنسية (سينغال وسيّاراس وأعضاء الوحدات الاقليمية) تتجوّل في الطرقات وتراقب المسلمين الذين شاركوا أم لا في الانتخابات ، وأثناء هذه التجمّعات ، جرت مظاهرات فردية وجماعية في كثير من الأحيان ، فاستعمل العدو القوة دائما ، وجميع المنتخبين الذين ينزلون في السيارات ، يقدمون بطاقاتهم تطبيقا لأوامر الضابط المكلّف بحراستهم ، الى الجنود (الأفواج المتنقلة لشرطة البوادي) الذين يتكلّفون بعملية "حشو الصناديق" .

وفي كثير من المكاتب ، ملئت الصناديق مسبقا ، بينما لم تفتح بعض المكاتب أبوابها الا بعض ساعات فقط . ان الصندوق "مملوء أكثر من اللازم !" .

- في تكوش = أمام رفض الأهالي ، استعملت السلطات أشد العنف ، ونتج عن هذا عدد كبير من الجرحى من بينهم امرأتان ، وقتل طفل (١٢ سنة) .

دوزارفيل (القمصوصة) - بفتيافر - كيليرمان - وهيليوبوليس ، أمام الاذاعة القوية التي تميز بها السكان الذين رفضوا التصويت ، ملأ العدو الصناديق بعد ما استعمل العنف مع الأهالي ، وتسبّب في جرح عدد كبير من هؤلاء السكان .

- وفي هراكز ناحية ليدوغ ، جرت عمليات التصويت بنفس الكيفية من تزوير وتهديد . واستعملت نفس الجبراءات في بوحمزة ، وعبادلة ، وشرفه ، وقرابي ، وضيعات بريسيون ، وشاردون ، فنقل العدو الأسرى من الجيش والجبهة الى المراكز للتصويت جبرا .

- وفي قالمة = أمام رفض السكّان الصارم ، القي القبض على ٢٥٠ فردا نقلوا الى الملعب البلدي وبقوا يوما كاملا وقوفا وعراة الرؤوس ، ثم أمام الجيش الاستعمال نحوهم وأرغمهم على التصويت .

- وفي مبلة = فشلت العملية فشلا ذريعا اثر رمي قنبلة يدوية وسط القرية .

- وفي مراكز ناحية القل وسان شارل = لم يستعب العدو نفسه ، فاقتصر على جمع الأهالي ولما رفضوا التصويت ، شرع في قراءة قائمات قديمة فيها من هو ميّت أو مجاهد ، أو غائب عن تراب الوطن - ثم صرّح أن هؤلاء قد انتخبوا "بنعم" وهذه الكيفية عامّة .

- وفي قسنطينة = كلّفت كتيبتان من وحدة النواسور المظلّيين رقم ١٨ لجلب الأهالي وتقلهم في السيارات للتصويت ، وعيّن خارج المدينة ضابط وأعضاء القضاء

- ٨ -

المدني للمراقبة ، والتحقيق في عمليات التصويت ، أي في الحقيقة دلّ الناخب على البطاقة " نعم " ووضعها في الصندوق ، بعد تقطيع البطاقة " لا " كما عبثت قوات الشرطة لحفظ الأمن في المدينة ، وأرغمة الجيوش على البقاء داخل الثكنات للتصويت هناك. بالرغم من أن هذا الواجب الوطني مصنوم في القوانين العسكرية لهذا اتخذت القيادة العالية للديغزيون الأحتياطات اللازمة للخارج . وقد نودي لفرق أخرى "لحماية الأهالي "لأن القيادة الفرنسية كانت تتوقع موقفا مضادا للأنتخابات من طرف جيش التحرير الوطني فأقيم حصار حول المدينة وشدّدت الحراسة في النقط التالية (الحامّة ، عين كرمه ، ناحية الرفاك تبطانيير ، بالسفي) وأقيمت السدود في جميع الطرقات .

وفي المدينة لاحظنا الشعب منقادا بالقوّة الى صناديق التصويت وملقي هنا وهناك على الأرصفة .

هذا وقد اغلق المظلّيون جميع الطرقات وقد أغمي على عدد كبير من النساء والأطفال ، وكان من بينهم عدد من المرضى والشيوخ مكتئبين فيهمت رهيب وقد أصابهم الفزع واعتلّت وجوههم الحيرة ، مترقبين وقت انقيادهم الى الصناديق . ورغم هذا العنف ، نرى على محياهم رفضا باتّا للتصويت . ومن الأحسن التذكير أن أغلبية الأهالي يجهل موضوع الأستفتاء .

وبصفة عامة ، فقد جرت هذه الأنتخابات تحت شعار = الضغط ، والتزوير والّلاشرعية وقليل جدّا أولئك الذين صوتوا من لدن أنفسهم أما الأغلبية التي أجبرت على التصويت ، فالتجأت الى الصناديق بخطوات بطيئة ، تبين بوضوح رفضا مستمرّ للأنتخابات .

. / موقفنا تجاه المنتخبين والمنتخبات =

ان موقفنا تجاه المنتخبين والمنتخبات . كان سابقا للفقرة رقم(ج - ١) - من الأوامر التي ارسلتها ادارة الولاية الى ادارة المناطق . اثر جلسة ١ - نوفمبر ١٩٥٨ ومن الأوامر التي أرسلتها

- مسؤولونا في النظام والمناضلون - يقفون أمام المحكمة العسكرية ، فهي التي تنظر في قضيتهم ، فاذا لم يكن لهم أي مبرّر ، فالحكم بالاعدام . ولكن اذا كانت مبرّرات فلا تحكم المحكمة بالاعدام ولكن تختلف العقوبات حسب الاسباب .

- الاشخاص الذين قاموا بأدوار دعائية في فائدة العدو أيام الأنتخابات فموقفهم موقف الخائن . يحاكم وينفذ فيه حكم الأعدام .

-٨-

- الطبقات الشعبية المرغمة على المشاركة - توبخ -
- الطبقات الشعبية التي شاركت في الانتخابات وهي غير مرغمة فالحكم عليها بخطايا حسب ما تملك ، ثم التوبيخ .

هـ / موقف العدو تجاه الذين قاطعوا الانتخابات :

ان العدو قد انتقم أشد الانتقام من الذين قاطعوا الانتخابات . فاستعمل ضد الأهالي نفس أنواع القمع (من قتل وحرق وتأسير) التي سلطها عليهم قبل عمليات التصويت وقد عمّ هذا السلوك الوحشي جميع أنحاء الولاية - ٢ - .

المصدر: علي كافي، المصدر السابق، ص ص: 421- 428

الملحق رقم (04)

خطاب الجنرال دوغول يوم 16 سبتمبر 1959م.[1]

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des rusées dans la lune .Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée, entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache .Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix, notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui- là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seul voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue. Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être régler qu'on tire et qu'on égorge .A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici

---

1 – رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال دوغول، مرجع سابق، ص ص 547-551.

deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplie sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que notre soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit contre la France, alors, c'est le désastre ! Mais, comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public, pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits, au collègue unique, au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grand majorité des élus. C'a été là un changement de la plus vaste portée; littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopter la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France .Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les compagnes, avec une grande masse de votants .Et même, lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement .L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux, d'ou seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs,

économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux – mêmes .C'est aussi, c'est surtout traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature .H s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous–sol produisent bien plus et bien mieux /Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à s'installer .8000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs musulmans .50.000 algériens de plus travaillent dans la métropole .Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5000 .A l'actuel rentrée, les écoles reçoivent 860.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année devant. Dans six semaines* le pétrole d'Hassi – Messaoud arrivera sur la côte à Boujie. Dans un an* celui d'Edjelah atteindra le golf de Guèbès. En 1960, le gaz d'Hassi R'Mel commencera d'être distribué a Alger et à Oran, en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule et capable. L'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au

progrès social on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habitent l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois toute, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données, Algérienne nationales et internationales, je considère comme nécessaire que ce recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé.

Au non de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part au Algériens* dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les français d'entériner ce que sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus .Car, depuis que le monde est monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté Algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales, Byzantins, Arabe Syriens, Arabe de Cordoue, Turcs, Français, ont tour à tour pénétré le pays, sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un état Algérien, quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plut quatre années après le retour effectif de la paix ; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'auront pas coûté la vie à 200 personnes en un an. Le délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés, à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enjeu. J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif. Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix, quel peut-il être ?chacun sait, que théoriquement, il est possible d'en imaginer trois .Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la

consultation.
Ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.
La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons .La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, regorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes .Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance .Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement, l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident, soient assurés quoi qu'il arrive. Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant , en matière de traitement, de salaires , de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui

s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque a Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense, les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, Français, Arabe, kabyle, mozabite, etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération. Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par restitution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la venir politique des Algériens dépend des Algériens ; puisqu'il est précisé formellement et solennellement, qu'une fois la paix revenue, les Algérien feront reconnaître le destin qu'ils veulent adapter , qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'il aient fait, d'où qu'ils viennent, prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut-être le sens de l'insurrection?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux- même, eh bien! Toutes les voies sont ouvertes .Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour , comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves .Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats , puis des scrutins , enfin des institutions , qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique , j'affirme qu'ils auront , comme tous autres et ni plus, ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens .Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient -ils désormais?

A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de mineurs ambitieux,

résolus à établir par la force et par le terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la république leur accorde le privilège de traiter avec eux le destin de l'Algérie, les bâtissant par là -même comme gouvernement Algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire

Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraillette, mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours dès quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissements de sa propre détermination Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées.

Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France. Source : Jacques Soustelle, l'espérance trahie (1958-1961), éditions de l'Aima, Paris, s. d, p : 272-277.

المصدر: بوهناف يزيد، مرجع سابق، ص ص 120-127.

الملحق رقم (05): خريطة العمليات الكبرى لشال

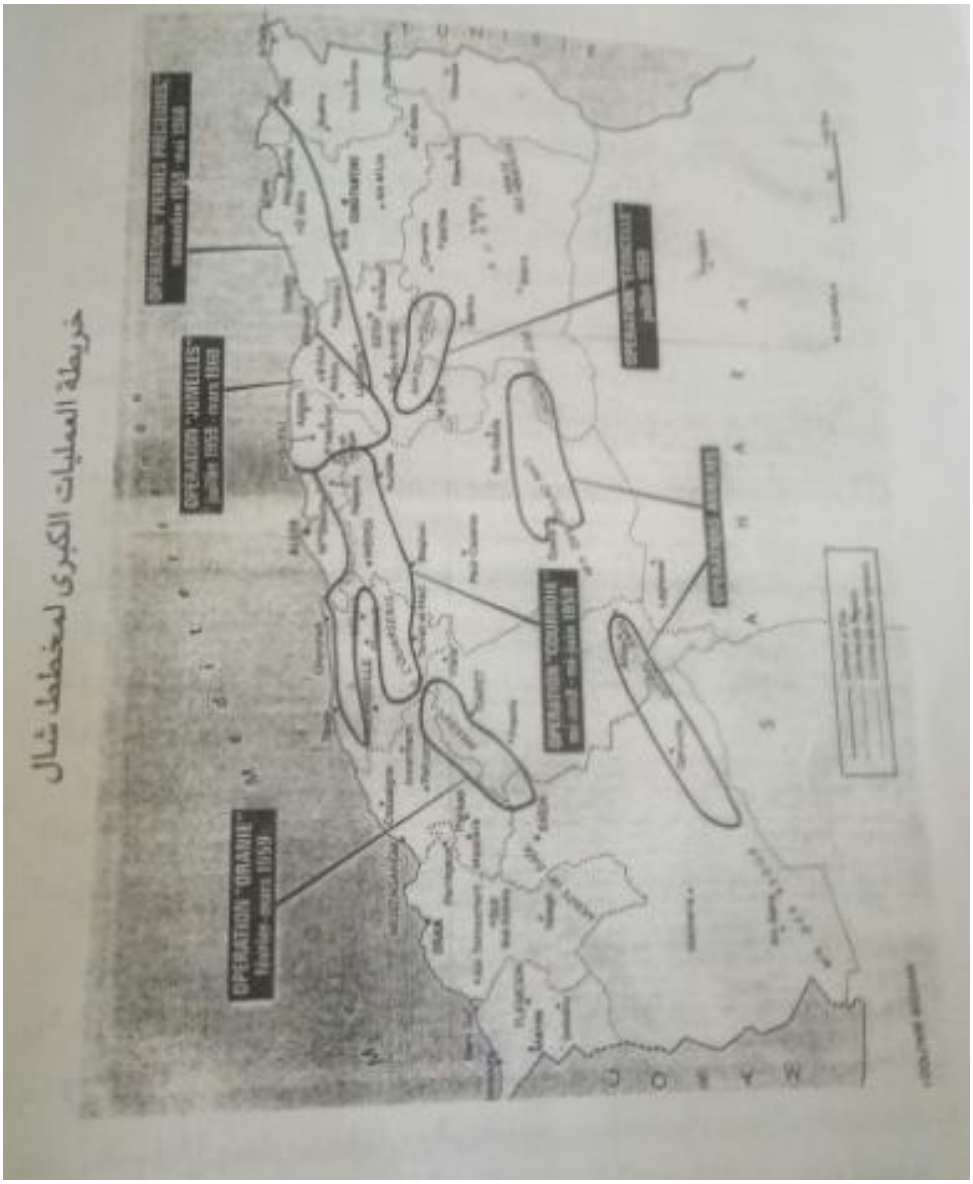

المصدر: يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 188.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

أ- بالعربية:

1. جريدة المجاهد، الجزء3، 1962/07/27.
2. أتومي جودي: وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (1956-1962)، دار الريم للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
3. المشرقي الهادي إبراهيم قصتنا مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
4. أمقران حسني عبد الحفيظ: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
5. أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة حرب الجزائر (1957-1959)، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
6. بارا روبيرا: صحفي في صميم حرب الجزائر، تر: موسى أشرشور، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2013.
7. بلخوجة فتحي: مذكرات مقاوم (من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
8. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر ومعالمه السياسية، ط1، دار النعمان للطباعة، دم، 2012.
9. بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1 ،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر.
10. ----------: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.

11. بوجابر جابر عبد الواحد: الجانب العسكري للثورة ج المنطقة الخامسة، دس، دم.
12. بوحارة عبد الرزاق: منابر التحرير (أجيال في مواجهة القدر)، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2005.
13. حربي محمد: جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.
14. دارد اوليفي: في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، دار سيديا، 2013، الجزائر.
15. دحلب سعد: المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، دم،2007.
16. درواز الهادي: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع (54-62)، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2002
17. ديقول شارل: مذكرات الأمل التجديد (1958-1962)، تر: سموفي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت،1971
18. زبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
19. زروال محمد: النمامشة في الثورة، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
20. سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
21. شريط لخضر وآخرون، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دم، 2007.

22. صم منور: مذكرات المجاهد: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دس، دم.

23. ميكاشير صالح: في مراكز القيادة للولاية 3، تر: العيد دوان، دار الأمل، تيزي وزو،2012

24. عباس فرحات: تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك ، الجزائر، 2012 .

25. عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (ملاحظات وخطب)، دار الفجر، دم، 2005.

26. علاق هنري: مذكرات جزائري، تر: جناح مسعود، دار القضبة، الجزائر، 2007.

27. فارس عبد الرحمن: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

28. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، شركة دار الأمة للطباعة، الجزائر، دس.

29. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

30. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994

31. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة، الجزائر، 1999.

32. كورناتون ميشال: مراكز التجميع في حرب الجزائر، تر: صلاح الدين، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

33. لونغ اوليفي: الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: اوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، دم،2012.

34. مالك رضا: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ط1، دار الفارابي للنشر، لبنان،2003.

35. متيجي بلقاسم: حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد 1957-1962، دار الجائزة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2007.

36. محرز عفرون: مذكرات من وراء القبور، ج1، تر: مسعود مسعود، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2008.

37. نزار خالد: يوميات الحرب (الجزائر من 1954-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

38. هارون علي: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

39. هامون هيرفي ، باتريك روتمان: حملة الحقائب، دار الكلية للنشر، بيروت، دط، 1979.

40. يوسفي أمحمد: رهائن الحرية، تر:صلاح الدين، ط1، منشورات ميموني، دم، 2013

41. يوسفي محمد: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية،تر:عبد المجيد وجلة، موفم للنشر،الجزائر،2011.

ب- بالأجنبية:

42. Balli Bellahsene: le rescape de ligne morice, casbah éditions, Alger, 2004.

43. Ben Khedda Benyoucef: Alger capital de la résistance, houma éditions, Alger.

44. Harbi Mohamed,Gilbert Meymier :Le FLN Documents Et Histoire (1954-1962),Casbah Editions ،Alger ،2003.

45. Henri Favord Charles: La Révolution Algérienne, Editions Dahlab, 2001.

قائمة المراجع:

أ- بالعربية:

46. أحمد بلاسي نبيل: الاتجاه العربي الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1990.

47. الآلوسي جمال الدين: الجزائر بلد المليون شهيد، مطبعة الجمهورية، دم، 1970.

48. الجندي خليفة: حوار حول الثورة، ج1،ج3 موفم للنشر، الجزائر، 2012.

49. الزبيري محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر2007.

50. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر عبد الحافظ حمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.

51. العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.

52. اللولب حبيب حسن: التونسيون والثورة الجزائرية،ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

53. ايفة بريستير: في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله ف.كخيل، دار نورشاد، الجزائر،2013

54. باتريك افينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، تر: بن داوود سلامنية، دار الوعي للطباعة، الجزائر،2013.

55. بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، دار الزبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

56. برحايل بن محمد بلقاسم: الشهيد حسين برحايل نبذة عن حياته وآثار كفاحه وتضحياته، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

57. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

58. بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر، الجزائر، 2009

59. بوحوش عمار: التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص427.

60. ---------: العمال الجزائريون في فرنسا (دراسة تحليلية)، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دم، 2008،

61. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، ط1، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، الجزائر، 2012.

62. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جانفي 1958 جانفي 1960م، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

63. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المجلد الثالث، البصائر للنشر، دم، 2013

64. -------: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص189.

65. تابليت علي: العلاقات الأمريكية الجزائرية، تر: سمير حشاني، الكرامة للطباعة والنشر، دس، 2007.

66. --------: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

67. تقية محمد: حرب التحرير في الولاية 4، دار القصبة، الجزائر، 2012.

68. تونسي مصطفى: من تاريخ الولاية الرابعة لسيرة أحد الناجين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012

69. ثترة خير الدين: قضايا في تاريخ الجزائر النضالي، دار الصديق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015

70. جمال فرحات: السياسة الأمريكية نشأتها وتطورها، درا الريحانة ، الجزائر، 2007.

71. جويبة عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الرابعة، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2012.

72. حماميد حسينة: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007

73. خرشي جمال: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962) تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

74. خيضر ادريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

75. دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (1961-1962)، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008..

76. روبير أجدرون شارل: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات عويدات، بيروت،1982.

77. زبير رشيد: جرائم فرنسا في الولاية الرابعة (1956-1962)، دار الحكمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

78. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

79. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة(1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

80. طاس إبراهيم: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2013.

81. عباس محمد: دوغول والجزائر نداء الحق ،ج4،دار هومة ،الجزائر ،2013،

82. --------: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

83. عجرود محمد: اسرار حرب الحدود (57-58)، منشورات الشهاب،دم، 2014، ص30

84. علوي محمد: قادة ولايات الثورة1954-1962، ط1،دار علي بن زيد للطباعة والنشر ،الجزائر،2013

85. عمراني عبد المجيد: جون بول سارتر والثورة، مكتبة مدبولي، الجزائر، دس، ص133.

86. عودة عبد الملك: قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الدار القومية للطباعة، القاهرة، دس.

87. غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية (54-62)، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

88. فايس مويس: نحو السلم في الجزائر (مفاوضات ايفيان)، تر: صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

89. فركوس صالح: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، دار العلوم للنشر، عنابة، 2012.

90. فريحة محمد: ديسمبر 1960 في وهران، دار القدس العربي، وهران، 2013.

91. قندل جمال: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية والمغربية وتأثيراهما على الثورة (57-62)،ط1، دار الضياء للنشر، الجزائر، 2006.

92. ----------: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية (1954-1962)، ج2،دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر.

93. قنطاري محمد: من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2007.

94. قيران دانيال: عندما تثور الجزائر، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013.

95. محمد بن عبورة: المنظمة السرية المسلحة 1961-1962اضرابات وهران، دار القدس العربي للطباعة والنشر، وهران، 2013.

96. محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير (1956-1962)، دار هومة، الجزائر،2003.

97. مخلوف رانية: دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية، دار العلم والمعرفة، الجزائر ، 2013.

98. مسعودي عثمان: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2013

99. مقلاتي عبد الله، مريم محفوظ: الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009.

100. وزارة المجاهدين: الذكرى 50 لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،منشورات اناب،دم،دس

ب- بالاجنبية:

101. Courriere Yves : La Guerre D'algérie, L'heure Des Colonels, éditions Casbah ، Alger ،2005

102. Hadjil Djillal :Le Bombardement De Sakiet Sidi Youcef, éditions Dahleb, Algerie.

103. Horm Alistair : Histoir De La Guerre d'Algérie, éditions Dahleb, 2007

104. Kateb Kamel :Euro Peens :Indigénes Et Juifs En Algerie (1830/1962, éditions El Maarifa, Alger, 2010

105. Stora Benjamin: Histoire De l'Algérie Contemporaine (1830-1988, Casbah éditions, Alger, 2004.

106. Stora Benjamin Avec Tramor : Algérie (1954-1962) , Les Arenes, Paris, 2012.

107. Teguia Mohamed: l'Algérie En Guerre, Imprimer Sur Les Presses De L'office Des Publications, Universitaires, Alger.1989.

الدراسات الجامعية المتخصصة:

***مذكرات التخرج:**

108. بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2014/2013.

109. عيسى ليتيم: الكتلة الأفروآسيوية وقضايا التحرر القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة لخضر بورقعة، باتنة، 2005.

***المقالات:**

110. صالح بلحاج: مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني، مجلة المصادر،العدد 12،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر،2005

111. محمد قنطاري: عيد النصر 11 ديسمبر 1962، لايقاف النار والقتال ودور الولاية 5 بالغرب الطون فيه، مجلة الذاكرة، العدد4، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1986.

112. --------: مظاهرات11 ديسمبر1960 اسبابها وقائعها ونتائجها، مجلة المصادر، العدد3، دار الحكمة، الجزائر، 2002.

113. مصطفى بيطان: الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة،العدد 6،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر،2002.

114. الذكرى 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف،مجلة اول نوفمبر، العددان 151، 152، دم، 1997.

***الموسوعات والقواميس:**

115. الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، الجزء 5، 6، 7، دار الهدى، بيروت، دس.

116. عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

117. مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة، ط1، منوشرات بلوتو، الجزائر، 2009.

118. نصار حسين محمد واخرون: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الاول، شركة ابناء شريف الانصاري للطباعة والنشر، مصر،2010.

ملخــص:

راهنت الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول على سياسة الإصلاحات لخلق قوة ثالثة مضادة للثورة والتصعيد العسكري بمختلف أشكاله للقضاء على جيش التحرير الوطني الذي أوجد بدوره إستراتيجية سياسية وعسكرية تكيفت وتأقلمت مع مشاريع القمع الفرنسي وأفضت في النهاية إلى إحداث شرخ على مستوى القرار السياسي والعسكري الفرنسي في الجزائر مرغمة ديغول للجلوس على طاولة المفاوضات لمناقشة شروط وضمانات الاستقلال.

Résumé

La cinquième république française sous la présidence du général de Gaulle a parié sur la politique des réformes pour mettre sur pied une troisième force contre la révolution et procéder à l'escalade militaire tout azimut afin d'anéantir l'armée de libération nationale qui a concocté, à son tour, une stratégie politique et militaire qui s'adapte au projet de la répression menée par l'armée Française et cette politique a abouti finalement a créer une fissure au niveau de la décision politique en obligeant de Gaulle à s'asseoir à s'asseoir à la table des négociation pour discuter les conditions et les garanties de l'indépendance